



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية  
الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي  
على المستويين الكلي والقطاعي**

رابع مرّار

2016



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية  
ومؤشر النمو الاقتصادي  
على المستويين الكلي والقطاعي**

رابح مرّار

2016

## معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

### رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

### الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

### مجلس الأمناء

سمير حليلة (رئيس المجلس)، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم-زهر (أمين الصندوق)، صبري صيدم، اسماعيل الزيري، جواد ناجي، نافذ الحسيني، جهاد الوزير، لنا ابو حجلة، محمد نصر، خالد عسيلي، باسم خوري، نبيل قسيس، (مدير عام المعهد - عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية  
ومؤشر النمو الاقتصادي  
على المستويين الكلي والقطاعي

رابع مرار

2016

تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي

الباحث الرئيسي: رايح مزار

مساعد البحث: علي جبارين

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل البنك الإسلامي للتنمية- صندوق الأقصى



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

2016

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

ISBN 978-9950-374-59-1

## تقديم

اهتم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ تأسيسه بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بقطاع النقد والمصارف وجعل هذه الدراسات جزءاً أساسياً من برنامجه السنوي. في البداية، وقيل تأسيس سلطة النقد الفلسطينية، كان المعهد يختار البحوث التي يركز عليها اهتمامه من خلال تقديراته لحاجة سلطة النقد التي كانت ستؤسس عما قريب. وبعد ذلك، كما هو الحال الآن، ينسق المعهد في اختيار الدراسات والبحوث التي ينفذها في هذا القطاع مع سلطة النقد الفلسطينية، دون أن يعني ذلك أن المعهد يخلي مسؤوليته عن الدراسات التي ينشرها أو أن سلطة النقد تقبل التوصيات التي تتوصل إليها. واقع الحال هذا هو في صلب دراسات السياسات، فتجربتها معاهد البحوث محاولة منها للعب دور في تعزيز عملية صنع القرار وإثراء الحوار الذي يدور بين المعنيين من مسؤولين وممثلين للمؤسسات العاملة في القطاع المختص. والدراسة بين يدي القارئ هي دراسة من هذا القبيل، وهي تهدف إلى تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي.

يسرنا ان نتوجه بالشكر الى الباحث الرئيسي وطاقم البحث على جهودهم، والى المقيمين الخارجيين كما للمشاركين في الندوة التي عقدها المعهد لتقديم الدراسة، لملاحظاتهم المفيدة، وبقيننا أن صناع القرار في سلطة النقد والمؤسسات المصرفية سيستفيدون من المعلومات والاستنتاجات المبنية على تحليل البيانات ومن التوصيات التي خرجت بها الورقة.

لم يكن إجراء هذه الدراسة ممكناً لولا المنحة التي قدمها صندوق النقد العربي من خلال صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية ونتوجه إليهم جميعاً بالشكر على هذا المنحة، ولا يفوتنا أن نجزي الشكر للبنك الإسلامي للتنمية على دعمه المستمر للمعهد وبخاصة برنامج أبحاث أولويات السلطة لوطنية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والذي تتضوي هذه الدراسة تحته.

د. نبيل قسيس

المدير العام



## شكر وعرّفان

يتقدم الباحث بالشكر والعرّفان لكل من محمد عطا الله، مدير دائرة البحوث في سلطة النقد الفلسطينية والباحثان في الدائرة سائد خليل وشاكر صرصور على ملاحظاتهم القيمة على مسودة هذه الدراسة. وللدكتور شحادة حسين نائب المحافظ لمتابعته واشرافه على صياغة تلك الملاحظات.





## المحتويات

1	1- الإطار العام للدراسة
1	1-1 المقدمة
4	2-1 مشكلة الدراسة
5	3-1 أهداف الدراسة
6	4-1 أهمية الدراسة
7	5-1 منهجية الدراسة
8	6-1 محتوى الدراسة
9	2- الخلفية النظرية والدراسات السابقة
9	1-2 الخلفية النظرية
10	2-2 الدراسات السابقة
17	3- السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
18	1-3 الجهاز المصرفي في فلسطين
18	1-1-3 الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل عام 1967
19	2-1-3 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل اتفاق أوسلو
20	3-1-3 الجهاز المصرفي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو
22	4-1-3 تطور التشريعات الخاصة بقطاع البنوك في فلسطين
23	2-3 الودائع في البنوك
25	3-3 تطور عملية الإقراض في الأراضي الفلسطينية
27	1-3-3 التسهيلات الائتمانية موزعة حسب المنطقة الجغرافية
29	2-3-3 نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي
29	3-3-3 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع
30	4-3-3 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع أو النشاط الاقتصادي
31	5-3-3 توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب الفئة
33	6-3-3 التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة: الدولار عملة الإقراض الرئيسية

35	4- تحليل أثر التسهيلات الائتمانية على المؤشرات الاقتصادية الكلية وحسب القطاع
35	1-4 نموذج النمو (GROWTH MODEL)
37	2-4 تحديد اتجاه العلاقة السببية
39	3-4 البيانات
41	5- تقدير النموذج والفحوصات الأولية
43	1-5 طريقة المربعات الصغرى لاختبار الانحدار المتعدد بين المتغيرات
45	2-5 اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
49	1-2-5 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنتاج المحلي
51	2-2-5 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين الائتمان المقدم للقطاع العام والنتاج المحلي
52	3-2-5 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين إجمالي الودائع والنتاج المحلي
54	3-5 العلاقة السببية في المدى القصير والطويل
55	1-3-5 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال
58	2-3-5 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال
59	3-3-5 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الودائع في البنوك، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال
60	4-5 الأثر غير المباشر لتطور الائتمان المصرفي على الميزان التجاري
61	5-5 العلاقة بين الائتمان والنتاج المحلي على مستوى النشاط الاقتصادي
65	النتائج والتوصيات
71	المراجع
77	الملحق الإحصائي

## الملخص التنفيذي

في العديد من البلدان، يلعب الائتمان المصرفي المقدم من البنوك، دوراً مهماً في تطوير الاستثمار وتوجيهه، من خلال توجيه النشاط الاقتصادي إلى المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها البلد، والتي تساهم في نمو الاقتصاد، وتخفيض نسب البطالة، لذلك تتميز الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية، بأنها تملك جهازاً مصرفياً متطوراً، ذا كفاءة عالية في إدارة الائتمان، وتوجيهه بشكل فعال في خدمة الاقتصاد. من ناحية أخرى، يؤدي الخلل في إدارة البنوك للائتمان المصرفي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد، كارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى اختلالات هيكلية في تركيبة الاقتصاد.

باستثناء الهبة الشعبية الأخيرة منذ سبتمبر 2015، والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة منتصف العام 2014، فإن السنوات الأخيرة شهدت حالة من الاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسية، مما انعكس بشكل أو بآخر على أنشطة النظام المالي بشكل عام، والمصرفي بشكل خاص. فالاستقرار النسبي في الضفة الغربية بدأ أثره جلياً على القطاع المصرفي، من حيث عدد الفروع للبنوك القائمة، وحجم المدخرات والقروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تم تحسين الإجراءات والقوانين المنظمة لعمل البنوك، وحماية المدخرات، وفي آليات الإقراض من قبل الجهات ذات العلاقة، وبشكل أساسي سلطة النقد الفلسطينية. وانعكس هذا كله على آليات عمل البنوك والدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في حجم الودائع والائتمان. وتشير الأرقام إلى أن النمو في حجم الودائع ارتفع بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبالتحديد بعد العام 2006، بمعدل نمو بلغ حوالي 10% سنوياً، أي من 4202.8 مليون دولار بنهاية عام 2006 إلى 9654.6 بنهاية عام 2015، كما ارتفع حجم الائتمان من 1705.19 مليون دولار بنهاية عام 2007 إلى 4895.9 مليون دولار عام بنهاية 2014، أي بمعدل نمو حوالي 16.5% سنوياً د بنهاية عام 2007، أي بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الودائع.

تعتبر عملية تطوير النظام المالي الفلسطيني مرتبطةً بمدى امتلاكه أدوات ائتمانية مناسبة وفعالة، ومخرجات قوية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة درجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من الضرورات الملحة خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تتلخص في شح الموارد المالية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية. لذا ستعرض هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية النظام المالي الفلسطيني، متمثلاً في القطاع المصرفي، وقدرته على الدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال دراسة وتحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي.

بشكل محدد، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة من أي نوع بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع المصرفي على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة؟
2. ما طبيعة واتجاه العلاقة السببية (إن وجدت) بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع المصرفي؟ هل تطور القطاع المصرفي وعمليات الائتمان المصرفية تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي (supply-leading view)؟ أم أن النمو الاقتصادي هو الذي يسهم في تطوير القطاع المصرفي وتحفيز عمليات الائتمان فيه (demand-following view)؟ أم يوجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما؟
3. ما نسبة التسهيلات الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، وأثر كلٍّ منها على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل؟
4. ما نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى كل من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات، والتأثير المحتمل لكل منها على النمو الاقتصادي؟
5. ما هي السياسات التي يجب اقتراحها من أجل زيادة مساهمة القروض في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الأثر السلبي إن وجد؟
6. ما هي طبيعة الدور المطلوب من سلطة النقد، من أجل تفعيل دور البنوك في النمو الاقتصادي؟

لقد استخدمنا نموذج النمو الذاتي (endogenous growth model) وبشكل محدد نموذج النمو لـ Solow (1965) كإطار نظري للدراسة، حيث إن التطور في القطاع المصرفي سيساهم ذاتياً في التقليل من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

من أجل التوصل إلى النتائج، تعتمد الدراسة على كل من التحليل الإحصائي الوصفي من أجل وصف متغيرات الدراسة وواقع الائتمان في فلسطين، والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من أجل دراسة العلاقة في المدى القصير وال المدى الطويل بين حجم الائتمان المصرفي والنتائج المحلي على المستويين الكلي والقطاعي. من أجل دراسة فعالية التسهيلات الائتمانية على مستوى النشاط الاقتصادي، عملنا على توزيع الأنشطة الاقتصادية إلى خمسة أنشطة رئيسية: الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات. حيث سندرس تأثير النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة لكل قطاع على مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي أو بمعنى آخر النمو في إنتاجية القطاع.

الفصل الأول من الدراسة يقدم التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي، والمؤشرات الخاصة بالأنشطة المصرفية الرئيسية كالودائع والتسهيلات الائتمانية، مع عقد مقارنات حسب نوع التسهيلات، الجهة المستفيدة، النشاط الاقتصادي، ونسبة التسهيلات إلى كل من الودائع والناتج المحلي الإجمالي. أما الجزء الثاني والأبرز من الدراسة فأختص بالتحليل القياسي، حيث تم استخدام مجموعة كبيرة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية مثل "unit root test" وبشكل خاص "Augmented Dicky Fuller test" للسلاسل الزمنية القصيرة من أجل فحص ثبات (Stationarity) متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها (Integration order)، حيث إن معظم المتغيرات الاقتصادية المالية تتصرف بعدم الثبات عبر الزمن. كما أنه سيتم استخدام فحص التكامل المشترك بين المتغيرات "co-integration" باستخدام "Johansen VAR-based co-integration test" من أجل معرفة إذا ما كانت المتغيرات لها نفس الميل أو التوجه العشوائي على المدى الطويل، أو بمعنى آخر، فحص وجود علاقة خطية ثابتة أو مستقرة بين المتغيرات غير المستقرة على المدى الطويل.

من أجل فحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ "vector error correction model" وفحص السببية لجرانجر والذي سيفيدنا أيضاً في معرفة الإطار النظري للعلاقة بين مؤشرات الائتمان والمؤشرات الاقتصادية في فلسطين من حيث "supply-leading hypothesis" أو "demand-following hypothesis".

لقد تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من مصدرين رئيسين، وهما: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. فالمتغيرات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، الأيدي العاملة، رأس المال (التكوين الرأسمالي الثابت) تم الحصول عليها عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سواء على مستوى الاقتصاد ككل، أو على مستوى القطاعات. كذلك الحال بالنسبة إلى متغيرات الميزان التجاري، كالصادرات والواردات. أما بخصوص بيانات الائتمان المصرفي، والمتعلقة بقيمة القروض المقدمة لكل من القطاعين العام والخاص، ما بين أعوام 1996 و2014، فقد تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية. كذلك الحال بالنسبة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية السنوية حسب النشاط الاقتصادي (صناعة، خدمات، إنشاءات، تجارة، ومواصلات).

من ناحية نظرية، هناك ثلاثة أشكال لإتجاه العلاقة ان وجدت بين التطور في النظام المالي والنمو الاقتصادي:

1. الأولى، تتبنى جانب العرض "supply-leading view"، أي أن تنمية النظام المالي تلعب دور قيادة - العرض (supply-leading) من خلال قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي.
2. الثانية تتبنى مايسمى بعلاقة تبعية الطلب "demand-following view"، أي أن العلاقة من النمو الاقتصادي باتجاه تطور النظام المالي، فارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي هو من يعمل على رفع مستويات دخول الأفراد ومستويات تعليمهم، ومن ثم تولد طلباً أعلى على الخدمات المالية وخدمات إدارة المخاطر.
3. أما وجهة النظر الثالثة، فتشير إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والتطور في القطاع المالي (bi-directional relationship)، أي أن كلاهما يسبب الآخر.

تظهر نتائج تحليل البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي باستخدام نماذج التحليل المختلفة إلى انه يوجد هناك تأثير إيجابي للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي متمثلاً في النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . الا انه لم يتم التوصل الى وجود أي تأثير ذي مغزى للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل. بالنسبة الى نتائج فحص السببية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى القصير ترسخ نتائج التحليل النظري فيما يتعلق بنظرية تبعية الطلب (demand-following view)، أي أن النمو الاقتصادي في فلسطين يحفز على تطوير النظام المصرفي في فلسطين في المدى القصير، وهذا يدعم فيما يخص العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية أما من أجل إيداع المدخرات أو الطلب على القروض من أجل الاستثمار. أما نتائج فحص السببية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ترسخ نتائج التحليل النظري فيما يتعلق بنظرية قيادة - العرض (supply-leading)، أي أن نمو القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الكلي. وهو ما يدل على كفاءة سياسة الائتمان على المدى الطويل بحيث تساهم في دعم الأنشطة الاستثمارية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فتظهر نتائج التحليل للقطاعات، أنه لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو في التسهيلات الائتمانية على إنتاجية قطاعات الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات. هذا يدل على عدم فعالية نظام القروض المقدم من قبل البنوك في تحسين مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد. إن التأثير الإيجابي الوحيد، فكان في قطاع الإنشاءات، وذلك يعود ربما إلى الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية في هذا القطاع، والتي بلغت حوالي 790 مليون دولار عام 2014، كما أنه من المتعارف عليه أن قطاع الإنشاءات في فلسطين يتمتع بنشاط قوي يتمثل في النمو الكبير في هذا القطاع، وزيادة الطلب على المنشآت خاصة السكنية خلال العقد الأخير.



أما فيما يتعلق بالتوصيات، فهذه مجموعة من التوصيات نقدمها لصانعي القرار سواء في القطاع المصرفي، الذي يعتبر المصدر الرئيس للائتمان، وسلطة النقد الجهة الرسمية المسؤولة عن تنظيم القطاع المصرفي، والقطاع الخاص أو القطاع الاستثماري، والحكومة بصفتها أحد الأطراف المستفيدة من التسهيلات الائتمانية:

1. التأكيد على أهمية الإجراءات الخاصة التي تتخذها سلطة النقد، لتحفيز التسهيلات الائتمانية من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي، خاصة عن طريق تخفيض سقف التوظيفات الخارجية بنسبة ، لتحفيز البنوك على البحث عن فرص استثمار في السوق المحلية لتنشيط النمو الاقتصادي. كما أدى تأسيسها لمكتب المعلومات الائتمانية إلى تقليص مخاطر الائتمان بصورة فعالة، ويمكنها التأكد من جدارة الراغبين في الاقتراض.
2. إن وجود علاقة سببية طويلة الأجل من التسهيلات الائتمانية في القطاع الخاص باتجاه النمو الاقتصادي يؤكد على فعالية السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار على المدى الطويل، وهذا يتطلب من جميع الجهات ذات العلاقة (سلطة النقد، هيئة تشجيع الاستثمار، الخ) تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بحيث يكون الهدف من ذلك توجيه المستثمرين نحو الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الإنتاجية ذات المردود على المدى الطويل وليس فقط التركيز على المشاريع التي تحقق عائد فوري أو على المدى القصير.
3. قيام سلطة النقد بتحفيز البنوك على حسن توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأكثر قدرة على الاستدامة، والتي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل والتصدير، وذلك باستعمال قوى السوق مثل القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمناطق الجغرافية المهمشة. وأيضاً تحفيز البنوك على اتخاذ إجراءات تساهم في زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، وذلك من خلال تطوير سياساتها تجاه الضمانات التي يقدمها العملاء، في ضوء التطور الكبير في توفر المعلومات عن المقترضين، ودراسة تقديم حوافز للتسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأكثر قدرة على الاستدامة، والتي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل والتصدير.

4. كما ان البنوك مطالبة باتخاذ إجراءات تحفيزية تستهدف شريحة ليست بسيطة من الجمهور والتي لا تتعامل مع القطاع المصرفي سواء من اجل الادخار او الحصول على تسهيلات ائتمانية. من هذه الاجراءات مثلا، زيادة الكثافة المصرفية خاصة خارج المدن الرئيسية، رفع سعر الفائدة على الودائع، نشر الوعي المصرفي وتقديم حوافز اضافية بشكل رئيسي من قبل البنوك الاسلامية والتي من شأنها دفع الناس على ايداع اموالهم في البنوك والاقبال على الاقتراض، خاصة ان جزءا ليس بسيطاً من الذين لا يتعاملون مع البنوك يقومون بذلك من منطلق ديني.
5. إن عدم وجود علاقة سببية بين نمو التسهيلات الائتمانية على اتجاه النمو في الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والخدمات، يتطلب من الحكومة توجيه السياسات العامة من اجل توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لهذين القطاعين، وإزالة العقبات التي تحد من تطور فعالية الاستثمار فيهما، وتحدد من قدرتهما الإنتاجية والتصديرية، خاصة قطاع الصناعة، وذلك من اجل تحسين الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المقدمة لهما من البنوك، وهنا يجب أن لا نغفل التأثير السلبي والكبير للاحتلال الإسرائيلي في عرقلة تطور القطاع الصناعي من خلال التحكم في استيراد عناصر الإنتاج وتصدير السلع إلى الخارج، والحصار الاقتصادي الذي تفرضه على قطاع غزة منذ العام 2006.
6. في ما يخص الائتمان المقدم للقطاع العام، يجب أن تقوم الحكومة بتوجيه جزء منه نحو الاستثمار الحكومي المنتج، وإخضاع هذه المشاريع لمعايير العوائد الاقتصادية، إلى جانب الاهتمام بترشيد النفقات العامة والحد من التضخم في القطاع العام، بما في ذلك تخفيض فاتورة الرواتب والأجور، مما سيسمح بالاستفادة من الائتمان المصرفي في تمويل مشاريع عامة ذات مردود اقتصادي.
7. إن تسهيل الإجراءات الخاصة بالائتمان من قبل البنوك، يتطلب من الحكومة والجهات المشرعة زيادة فعالية المحاكم في التعامل مع القضايا المصرفية، وسن القوانين والتشريعات الخاصة بضمان حقوق البنوك، وحل مشاكل القروض المتعثرة، وإن تطلب الأمر إنشاء محاكم خاصة بالقضايا المصرفية.
8. تعزيز دور السوق المالية الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز دائرة المشاركين فيه وزيادة ثقتهم من خلال إدخال إصلاحات وتحسينات على سوق فلسطين للأوراق المالية لتصبح

لأعباء أساسياً في توفير وسائل تمويل بديلة للائتمان المصرفي، وتوزيع المخاطرة، كما أن القطاع المصرفي بإمكانه أن يساهم في تطوير قطاع الأوراق المالية لأن الدول التي بها قطاع بنكي متطور أيضاً تتمتع بقطاع متطور للأوراق المالية.

## 1- الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتباره وسيطاً مالياً ما بين المدّخرين والمستثمرين، من خلال تسلم الودائع النقدية الفائضة عن حاجة المواطنين (المدّخرات)، والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير محددة، تتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة، بحيث تحقّق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لها.

في العديد من البلدان، يلعب الائتمان المصرفي المقدم من البنوك، دوراً مهماً في تطوير الاستثمار وتوجيهه، من خلال توجيه النشاط الاقتصادي إلى المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها البلد، والتي تساهم في نمو الاقتصاد، وتخفيض نسب البطالة، لذلك تتميز الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية، بأنها تملك جهازاً مصرفياً متطوراً، ذا كفاءة عالية في إدارة الائتمان، وتوجيهه بشكل فعّال في خدمة الاقتصاد. من ناحية أخرى، يؤدي الخلل في إدارة البنوك للائتمان المصرفي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد، كارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى اختلالات هيكلية في تركيبة الاقتصاد.

تبرز أهمية البنوك من خلال الدور التمويلي الذي تقوم به، والذي يتجسّد بشكل أساسي في العديد من الخدمات الحديثة، والتي لها أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية. فالبنوك تعمل كقناة استثمارية تقوم باستثمار أموال العملاء في تمويل المشروعات الاقتصادية الناشئة على اختلاف أشكالها، أو توسيع مشروعات اقتصادية قائمة، أو تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، مما يساعد على توفير احتياجات الدولة من السلع النهائية، والوسيط والرأس مالية، وتصدير الفائض من هذه السلع. وتؤدي كافة النشاطات السابقة الذكر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق استغلال دور البنوك التمويلي بصورة فعّالة. ولا يقتصر دور البنوك على التمويل، فالاستشارات المالية التي تقدمها البنوك للعملاء، تشجّعهم على التوجّه إلى الاستثمار في قطاعات محددة، ذات جدوى اقتصادية عالية. كما تعمل على تقديم النصح والإرشاد للمستثمرين للتغلب على العقبات التي قد تقف في طريق عملية الاستثمار.

يعتبر النقص في الموارد المالية من أهم العوامل التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ففي فلسطين مثلاً، تتوزع المصادر المالية اللازمة لتمويل التنمية بين مصادر خارجية كالمساعدات التي تقدمها الدول المانحة، والقروض المستدانة من الأسواق المالية الدولية أو المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي، وبين المصادر الداخلية المتمثلة بشكل أساسي في القروض من البنوك والأسواق المالية المحلية. في هذه الدراسة سنركز على المصادر الداخلية للتنمية والمتمثلة بالائتمان الذي تقدمه البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية.

لم ينشأ النظام المصرفي الفلسطيني بشكل مفاجئ، بل هو وليد تطور تاريخي اتسم في بداياته بالخمول، نظراً لقيام إسرائيل بإغلاق المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد احتلالها لتلك المناطق في عام 1967. واستمر هذا الوضع مع بعض الاستثناءات القليلة جداً المتمثلة بفتح أفرع لبعض البنوك، حتى العام 1993 الذي شهد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث سمحت إسرائيل للبنوك بإعادة مزاولتها في المناطق الفلسطينية باستثناء القدس الشرقية. كما قامت السلطة الوطنية في عام 1994 بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية والتي تعمل كبنك مركزي وجهة منظمة لعمل البنوك في المناطق الفلسطينية.

لقد عانى القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية من العديد من الصعوبات خلال السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، والتي شهدت الانطلاقة الحقيقية لهذا القطاع بعد عشرات السنين من التهميش والإجراءات الإسرائيلية بحق، مما جعل منه قطاعاً هشاً ذا دور محدود في الاقتصاد. وتتعلق أغلب هذه الصعوبات بعدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، والارتباط الكبير بين القطاع المصرفي الفلسطيني ونظيره في الأردن وإسرائيل، وضعف القوانين والإجراءات المنظمة لعمل البنوك، لعدم وجود آلية منظمة لعملها بسبب السنوات الطويلة من الإجراءات والقيود الإسرائيلية، أضف إلى ذلك ضعف النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية خاصة النشاط الاستثماري. لذلك اتسم النشاط المصرفي خلال السنوات الأولى بعد توقيع اتفاقية أوسلو بضعف الأداء وانخفاض حجم القروض خاصة للقطاعات الإنتاجية، وبدرجة أقل لباقي النشاطات القطاعية في القطاع الخاص. وأحد أسباب ذلك عدم

وجود خطة واضحة تربط بين الائتمان المصرفي والتنمية الاقتصادية، أضيف إلى ذلك، الإجراءات المعقدة، والضمانات الكبيرة، التي كانت البنوك تفرضها على القروض، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية.

يقسم النظام المالي في الأراضي الفلسطينية إلى قسمين رئيسيين. أولاً، النظام المصرفي المتمثل بالبنوك التجارية والإسلامية الفلسطينية والعربية، ومؤسسات الإقراض الصغيرة، ومحلات الصرافة، والذي يشكل الجزء الأكبر من القطاع المالي، كما في العديد من الدول النامية، حيث تشرف سلطة النقد الفلسطينية على تنظيم هذا القطاع. ثانياً، السوق المالي والمتمثل بسوق الأوراق المالية، والتأجير التمويلي، وشركات التمويل العقاري، وصناديق التقاعد، وشركات التأمين، والذي يشرف على تنظيمه هيئة سوق رأس المال.

هناك العديد من الصعوبات التي تقف عائقاً أمام تطوير نظام مالي متكامل يتسم بالكفاءة والمرونة، منها ما هو متعلق بعمل المؤسسات المالية نفسها، خاصة النظام المصرفي، ومنها ما هو متعلق بالعوامل والتغيرات السياسية والأمنية. كما أن النظام المصرفي الفلسطيني يرتبط بدرجة ما بالنظامين المصرفيين الأردني والإسرائيلي. إن الارتباط بالنظام المصرفي الأردني يأتي بالدرجة الأساسية نتيجة تواجد عدد كبير من البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية، كالبنك العربي، وبنك الأردن، واعتماد الدينار الأردني كعملة رئيسية لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وأما ارتباطه بالنظام المصرفي الإسرائيلي فهو بشكل أساسي نتيجة استخدام عملة الشيفل الإسرائيلي كعملة رسمية في الأراضي الفلسطينية.

كما تتسم السياسات العامة التي تنتهجها الجهات الرسمية المشرفة على النظام المصرفي بالمحدودية الناتجة بشكل رئيسي عن محدودية الأدوات النقدية التي تملكها السلطة الفلسطينية، خاصة في ظل عدم وجود عملة محلية، والتعامل بثلاث عملات رئيسية: هي الشيفل، والدولار، والدينار في الأنشطة الائتمانية كما ويزيد ذلك من درجة المخاطرة لدى البنوك، وبالتالي يمكن أن ينعكس سلباً على عمليات الإقراض. على أي حال، يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تستمر في مسعاها من أجل أن تتحول إلى بنك مركزي متكامل الوظائف، وأن تحرص على إصدار عملة محلية للحد من التذبذب في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

## 1-2 مشكلة الدراسة

بأستثناء الهبة الشعبية الأخيرة منذ سبتمبر 2015، والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة منتصف العام 2014، فإن السنوات الاخيرة شهدت حالةً من الاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسية، مما انعكس بشكل أو بآخر على أنشطة النظام المالي ( financial system) بشكل عام، والمصرفي بشكل خاص. فالاستقرار النسبي في الضفة الغربية بدأ أثره جلياً على القطاع المصرفي، من حيث عدد الفروع للبنوك القائمة، وحجم المدخرات والقروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تم تحسين الإجراءات والقوانين المنظمة لعمل البنوك، وحماية المدخرات، وفي آليات الإقراض من قبل الجهات ذات العلاقة، وبشكل أساسي سلطة النقد الفلسطينية. وانعكس هذا كله على آليات عمل البنوك والدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في حجم الودائع والائتمان. وتشير الأرقام إلى أن النمو في حجم الودائع ارتفع بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبالتحديد بعد العام 2006، بمعدل نمو بلغ حوالي 10% سنوياً، أي من 4202.8 مليون دولار بنهاية عام 2006 إلى 9654.6 بنهاية عام 2015، كما ارتفع حجم الائتمان من 1705.19 مليون دولار بنهاية عام 2007 إلى 4895.9 مليون دولار عام بنهاية 2014، أي بمعدل نمو حوالي 16.5% سنوياً د بنهاية عام 2007، أي بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الودائع.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، حيث حظي القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من هذه التسهيلات على مر السنوات. وبالنسبة إلى التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، فقد تنوّعت بين القروض الاستهلاكية، كتمويل السيارات والقروض الاستثمارية المقدمة لقطاعات البناء والصناعة والتجارة والزراعة. وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد إلى أنه باستثناء الاستثمار في الأسهم، فإن معدل النمو في حجم التسهيلات الائتمانية بين عامي 2008 و2014 والمقدمة من القطاع المصرفي للقطاعات المختلفة يعتبر إيجابياً ومرتفعاً نسبياً مع فارق كبير لصالح القروض الاستهلاكية، حيث بلغ حوالي 65% في القروض الاستهلاكية، 27.8% في تمويل السيارات، 27.7% في العقارات والإنشاءات، 18.5% في السياحة والفنادق، 15% في التجارة، 13% في الصناعة و6.7% في الزراعة.

تعتبر عملية تطوير النظام المالي الفلسطيني مرتبطةً بمدى امتلاكه أدوات ائتمانية مناسبة وفعّالة، ومخرجات قوية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة درجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من الضرورات الملحة خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تتلخص في شح الموارد المالية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية. لذا ستعرض هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية النظام المالي الفلسطيني، متمثلاً في القطاع المصرفي، وقدرته على الدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال دراسة وتحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي.

### 1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما هو حجم العلاقة أو الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية، ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي؟ ولإعطاء صورة أولية عن المتغيرات المعينة تتناول هذه الدراسة المسائل التالية :

- توزيع الودائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- توزيع التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتأثير الاقتصادي لكل منها.
- نسبة التسهيلات الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، وأثر كلّ منها على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.
- نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى كل من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات، والتأثير المحتمل لكل منها على النمو الاقتصادي.
- إجمالي الودائع في البنوك وأثرها على النمو الاقتصادي.
- اتجاه العلاقة السببية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي باستخدام فحص السببية لجرانجر Granger Causality Test.



- السياسات المقترحة من أجل زيادة مساهمة الإقراض في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الأثر السلبي (التضخم السعري مثلا) .
- تقييم الدور الذي تلعبه سلطة النقد، من أجل تعزيز دور البنوك في النمو الاقتصادي.

#### 1-4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة كونها تتناول موضوع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية كمصدر أساسي من مصادر تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والقطاع العام، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على استغلال موارده الطبيعية، بالإضافة إلى الأزمات المالية المتكررة التي تعاني منها وزارة المالية نتيجة احتجاز جزء هام من إيراداتها (المقاصة التي تشكل نحو 70% من إجمالي الإيرادات) في بعض الأحيان وذلك لأسباب سياسية. كما يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات التي تقدم عن طريق الدول المانحة، خاصة في دعم الميزانية الحكومية وتمويل مشاريع البنية التحتية. حيث تتصف هذه المنح بالتذبذب وعدم الاستمرارية، وارتباطها في الكثير من الأحيان بأجندات سياسية. لذلك تعتبر عملية تطوير القطاع المصرفي، من حيث امتلاكه للأدوات الائتمانية المناسبة والفعالة، من الضرورات الملحة من أجل تجاوز مشكلة نقص الموارد المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تقليل درجة الاعتماد على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة، والمساهمة في تطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

كما تزداد أهمية هذه الدراسة لقدرتها على تقديم تحليل وتفسير اقتصادي للنمو الملحوظ في حجم الائتمان المقدم لكل من القطاعين العام والخاص في الأراضي الفلسطينية في السنوات الأخيرة، ومدى ارتباطه بالخطة التنموية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال قياس اتجاه وحجم الأثر الذي من الممكن أن يتركه الائتمان على مساهمة كل من هذه القطاعات في النمو الاقتصادي. كما أن من شأن النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها هذه الدراسة، أن تساعد الجهات المعنية كسلطة النقد والحكومة، من أجل زيادة فعالية النظام المصرفي،

والارتقاء بإسهامه بمعدل نمو مقبول ومستدام والمشاركة في بناء الدولة الفلسطينية القادرة على الاستمرار من دون الاعتماد على الأموال والمساعدات الخارجية.

## 5-1 منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، قام الباحث بدراسة وتحليل المؤشرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية، وتقدير العلاقات وحجم الارتباطات فيما بينها، بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة من 1996 إلى 2014.

ستعتمد هذه الدراسة على التحليل الإحصائي الوصفي، والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالتسهيلات الائتمانية والمتعلقة بالنمو الاقتصادي. ستتم عملية التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي، والمؤشرات الخاصة بالأنشطة المصرفية الرئيسية كالودائع والتسهيلات الائتمانية، مع عقد مقارنات حسب نوع التسهيلات، الجهة المستفيدة، النشاط الاقتصادي، ونسبة التسهيلات إلى كل من الودائع والناتج المحلي الإجمالي. وسيتم ذلك كله بالقيمة الإسمية لتبني المقارنة أو الربط بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الإسمية للمتغيرات التابعة (أي النقدية).

أما بخصوص التحليل القياسي فقد تم استخدام مجموعة كبيرة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية مثل "unit root test" وبشكل خاص "Augmented Dicky Fuller test" للسلاسل الزمنية القصيرة من أجل فحص ثبات (Stationarity) متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها (Integration order)، حيث إن معظم المتغيرات الاقتصادية المالية تتصف بعدم الثبات عبر الزمن. كما أنه سيتم استخدام فحص التكامل المشترك "co-integration" باستخدام "Johansen VAR-based co-integration test" - بين المتغيرات من أجل معرفة إذا ما كانت المتغيرات لها نفس الميل أو التوجه العشوائي على المدى الطويل، أو

بمعنى آخر، فحص وجود علاقة خطية ثابتة أو مستقرة بين المتغيرات غير المستقرة على المدى الطويل. من أجل فحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي على المدى القصير وال المدى الطويل، سيتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ "vector error correction model" وفحص السببية لجرانجر والذي سيفيدنا أيضاً في معرفة الإطار النظري للعلاقة بين مؤشرات الائتمان والمؤشرات الاقتصادية في فلسطين من حيث "supply-leading hypothesis" أو "demand-following hypothesis". سيتم تطبيق هذه الاختبارات والنماذج على سلاسل زمنية سنوية من العام 1996 إلى 2014.

## 1-6 محتوى الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، فبالإضافة إلى الفصل الأول الذي يتناول الإطار العام للدراسة والمكون من المقدمة، ومشكلة وأهداف الدراسة، والمنهجية، يتناول الفصل الثاني الإطار النظري الخاص بالدراسة والذي سيناقش بشكل رئيسي أبرز النظريات الاقتصادية التي تربط بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وإلى مراجعة مفصلة للدراسات السابقة والتي تناولت العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تغطي هذه الدراسات كلاً من الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية. أما الفصل الثالث، فيضم تحليلاً وصفيًا شاملاً لأبرز المؤشرات المصرفية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي، والنوع، والقطاع الاقتصادي، الخ. أما الفصل الرابع فيقيس العلاقة السببية واتجاهها بين مؤشرات الائتمان والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي، وإلى أي مدى استطاعت البنوك الفلسطينية أن تساهم في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. أما الجزء الخامس والأخير فيناقش أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وأبرز التوصيات من أجل تعزيز دور الائتمان في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

## 2- الخلفية النظرية والدراسات السابقة

### 2-1 الخلفية النظرية

إن دراسة العلاقة بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي، يعتبر أمراً قديماً من الناحية النظرية، ويعود إلى بدايات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت نجد عدداً كبيراً من الدراسات التي ناقشت اتجاه وشكل وأهمية هذه العلاقة (Bagehot (1873) Schumpeter (1911); Gurley and Shaw (1955, 1960) McKinnon (1973); Shaw (1973); and (Lucas (1988).

تعتبر نظرية (Schumpeter, 1911) عن تطور القطاع المالي، من أقدم النظريات التي دعمت وجهة النظر المبنية على أن نمو القطاع المالي، وتوفير خدمة الوساطة المالية المناسبة، يعمل على تحفيز عمليات الريادة وتوفير الظروف المناسبة للاقتصاد كي ينمو ويتطور. وفي وجهة نظر مختلفة يشير (Robinson, 1953) إلى أن التطور في القطاع المالي لا يعتبر من العوامل المهمة التي من الممكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، بل النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور القطاع المالي وليس العكس، من خلال الطلب على الخدمات المالية، والذي يساهم في زيادة نمو القطاع المالي وتطوره.

هناك ثلاث وجهات نظر رئيسية في الأدبيات السابقة، تفسر أسباب العلاقة ما بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي:

1. الأولى تمثل وجهة النظر "البنوية" (Structuralists)، والتي تنص على أن شكل التطور في القطاع المالي وحجمه، يحفز نمو الاقتصاد من خلال قدرته على زيادة الادخار، على شكل موجودات أو ودائع مالية، تراكم رأس المال اللازم لنمو الاقتصاد.
2. الثانية مبنية على نظرية التوسع المالي لكل من (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) والتي ترى أن التوسع في القطاع المالي يتم من خلال حشد المدخرات الصغيرة من المودعين ومنحها عائداً مناسباً، ومن ثم ضخها على هيئة قروض لتمويل الاستثمارات.

3. أما وجهة النظر الثالثة، فهي مبنية على نظرية النمو الذاتي ( endogenous growth model)، حيث إن النمو في القطاع المالي، يحفز ذاتياً الادخار والاستثمار، ويقفل من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي نمو الاقتصاد.

## 2-2 الدراسات السابقة

لقد بدأ الحديث عن العلاقة بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي على المستويين النظري والتطبيقي باكراً منذ بداية القرن الماضي. من ناحية نظرية، نجد ذلك في أعمال كل من (Bagehot,1873)، (Schumpeter,1911)، (Gurley and Shaw,1960) و (Shaw,1973)، أما من ناحية تطبيقية، فهناك عدد متزايد من الدراسات خلال العقدين الماضيين، ترافق مع الدور الكبير الذي باتت تلعبه البنوك والأسواق المالية في تمويل الاستثمارات، أو حتى النفقات الحكومية والإنفاق الاستهلاكي، مثل دراسة كل من: (Levin, 1993, 1996)، (King and Levine, 1993)، (Berthelemy and Varoudakis, 1997)، و (Stulz, 2000).

بشكل عام، لا يوجد إجماع بين الباحثين على حجم واتجاه العلاقة ما بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فالدراسات السابقة في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية:

1. الأولى، تتبنى جانب العرض "supply-leading view"، أي أن تنمية القطاع المالي تلعب دور قيادة - العرض (supply-leading) من خلال قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي (King and Levine, 1993; Levine et al. 2000; Majid and Mahrizal, 2007; Odhiambo, 2007; Ang, 2009; Jalil and Feridun, 2010; Shahbaz, 2013, Uddin et al. 2013).
2. الثانية تتبنى ما يسمى بعلاقة تبعية الطلب "demand-following view"، أي أن العلاقة من النمو الاقتصادي باتجاه تطور القطاع المالي، فارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي هو من يعمل على رفع مستويات دخول الأفراد ومستويات تعليمهم، ومن ثم

تولد طلباً أعلى على الخدمات المالية وخدمات إدارة للمخاطر ( Goldsmith, 1969; Atindehou et al. 2005; Ghirmay, 2004; Levine, 2005; Demirgüç-Kunt and Levine, 2008; Quartey and Prah, 2008; Odhiambo, 2010; Rafindadi and Yusof, 2013).

3. أما وجهة النظر الثالثة، فتشير إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والتطور في القطاع المالي (bi-directional relationship)، أي أن كلا منهما يسبب الآخر ( Blackburn et al. 2005; Handa and Khan, 2008;; Gries et al. 2009; Jenkins ) (and Katircioglu, 2010 ;

من الضروري الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي لم تستطع إثبات أي علاقة بين التطور في النظام المالي والنمو الاقتصادي ( Ram 1999; De Gregorio and Guidotti, ) (1995; Change, 2002; Majid and Mahrizal, 2007; and Gries et al. 2009

بناءً على ما سبق، نستطيع القول إن اتجاه العلاقة السببية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى الدول، ما زال غير واضح بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات، فهو يعتمد على الخصائص الاقتصادية والسياسية، وعلى تطوّر النظام المالي والقوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المالي لكل دولة على حدة ( Calderon and Liu, ) (2003).

هناك عدد كبير من الدراسات العملية خاصة في الدول المتقدمة، التي أثبتت وجود علاقة سببية من القطاع المالي باتجاه النمو الاقتصادي، مثل دراسة (King and Levine, 1993) التي توصلوا فيها إلى أن القطاع المصرفي مقياساً بنسبة المطلوبات السائلة على الناتج المحلي الإجمالي (liquid liabilities/GDP) يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في عينة من 80 دولة، ودراسة (King and Levine, 1993) التي وجدوا فيها أن النمو في نسبة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي تؤثر إيجابياً وبشكل قوي على النمو الاقتصادي. وفي دراسة أخرى، استخدم (Deltuvaite and Sineviciene, 2014) عينة من 23 دولة، منها 13 دولة تمتلك نظاماً مالياً يعتمد على البنوك، و7 دول تمتلك نظاماً مالياً يعتمد على سوق الأوراق المالية، و3 دول تمتلك نظاماً مختلطاً من النظامين السابقين، من

أجل دراسة العلاقة ما بين هيكلية السوق المالية والتنمية الاقتصادية، مقياساً بحصة الفرد من الناتج المحلي. توصل الباحثان إلى أن الدول ذات المستوى المنخفض لحصة الفرد من الناتج المحلي، تمتلك نظاماً مالياً يعتمد بشكل أساسي على البنوك، في حين أن الدول التي تتميز بارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي، تمتلك نظاماً مالياً يعتمد على الأسواق المالية أو على نظام مختلط.

يوجد العديد من الدراسات التي تدعم علاقة تبعية الطلب بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي، مثل دراسة (Liang and Teng, 2006) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على نمو القطاع المالي في الصين بين أعوام 1952 و2001، ودراسة (Ndubuisi and Okorontah, 2014) عن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والقروض المصرفية في نيجيريا بين أعوام 1985 و2010، التي وجدوا فيها أن الناتج الإجمالي الحقيقي هو الذي يسبب النمو في حجم الإقراض المقدم من القطاع المصرفي. في دراسة أخرى، استخدم (Simwaka et al., 2012) اختبار ARDL واختبار فحص السببية لدراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في ملاوي بين أعوام 1980 و2010 مبيناً وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بينهما وهي من النمو الاقتصادي باتجاه القطاع المالي كما في أغلب الدول النامية والتي تعاني من قطاع مالي غير متطور.

بالنسبة إلى وجهة النظر الثالثة حول العلاقة السببية التبادلية بين النمو الاقتصادي والتطور في القطاع المالي، تم تأكيدها في دراسة كل من (Rousseau and Vuthipadorn, 2005) و (Fung, 2009)، حيث أكدوا على وجود مثل هذه العلاقة خاصة في مراحل مبكرة من النمو الاقتصادي، بينما توصل (Levine, 1997) إلى نفس النتيجة السابقة، ولكن على العكس في مستويات متقدمة من التطور والنمو الاقتصادي.

هناك العديد من الدراسات التي لم تجد أي علاقة ما بين تطور الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، مثل دراسة (Maksimovic et al., 2000) التي توصلوا فيها إلى أنه لا يوجد أي تأثير للإقراض سواء المصرفي أو عن طريق الأسواق المالية على التنمية الاقتصادية، ودراسة (Demetriades and Hussein, 1996) اللذين لم يجدا أي دلائل واضحة عن دور القطاع

المالي في النمو الاقتصادي. كما يوجد عدد من الدراسات توصلت أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول التي تمتلك قطاعاً مالياً غير متطور مثل دراسة (Narayan and Narayan, 2013) ودراسة (La Porta et al., 2002).

منذ بداية الثمانينات ازداد الحديث عن الدور الذي من الممكن أن يلعبه القطاع المالي في النمو الاقتصادي في الدول النامية، خاصة دول شرق آسيا، ترافق ذلك مع النمو الكبير في المؤشرات المالية والارتفاع الكبير في حجم القروض المقدمة في هذه الدول، سواءً الاستهلاكية أو الاستثمارية. في الوقت نفسه، أصبح ينظر إلى الوساطات المالية كأحد أسباب النمو الاقتصادي السريع، بعدما كان الاعتماد في الغالب على البنوك كأداة فعالة للوساطة المالية، مقارنة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات أو الاستدانة من القطاع العام (Borsth, 1998)، وهو ما أكد عليه (Tang, 2002) في أن سياسات التحرر المالي في دول جنوب شرق آسيا قادرة على أن تقود هذه الدول لتصبح مراكز مالية عالمية.

من بين الدراسات العملية التي تم إجراؤها لفحص العلاقة بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة (Shahbaz and Rahhman, 2012)، حيث درسوا العلاقة بين التطور المالي وكل من الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Vector error correction model) خلال الفترة ما بين 1990-2008، وتوصلوا إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين النمو في الإقراض والنمو الاقتصادي. كما توصل (Hassan et al., 2001) إلى وجود تأثير إيجابي لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية، إلا أنه غير كافٍ للوصول إلى مستوى نمو راسخ (steady growth) أو إلى حالة التوازن في المدى الطويل. في دراسة أخرى، لم يجد (Karl et al., 2011) أي دليل واضح على العلاقة بين نمو القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، فالعلاقة تختلف بين الدول، وتعتمد على تطور النظام المالي والتطور الاقتصادي في كل دولة على حدة.

في الدول العربية، كان عدد الدراسات التي ناقشت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي بشقيه المصرفي وقطاع الأسواق المالية منخفضاً نسبياً، والنتائج فيها كانت متضاربة



من حيث اتجاه العلاقة السببية. في دراسة أعدها (عبد الحافظ، 2012) عن العلاقة السببية بين المصادر المالية المختلفة للاستثمار، والنمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا، مستخدماً طريقة الاختبار الذاتي للمتجه، توصل إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة المدخرات لدى البنوك، وبالتالي إلى زيادة عملية الإقراض. في دراسة أخرى لنفس الباحث عام 2013 عن الأثر المباشر وغير المباشر لتطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا مستخدماً بيانات زمنية بين الأعوام 1970 و2008، توصل إلى أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل غير مباشر على تطور القطاع المصرفي، من خلال تأثيره على المدخرات في العديد من دول شمال إفريقيا. على سبيل المثال، في الجزائر، وجد أن المنح والقروض الأجنبية لها علاقة سببية مع النمو الاقتصادي، بينما في مصر، وجد أن كلاً من المنح، والقروض طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، والقروض الثنائية، والقروض متعددة الأطراف، والقروض المصرفية، تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

في دراسة عن تونس، قام (غالي، 1999) بفحص العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي مستخدماً نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشرات للقطاع المصرفي، حيث توصل إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المصرفي وهي علاقة باتجاه واحد، أي من القطاع المصرفي إلى النمو الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع وجهة النظر التي تدعم فرضية قيادة العرض. في دراسة أخرى أعدها (Baliamoune-Lutz, 2008) مستخدماً نسبة الخصوم المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لنمو النظام المصرفي، والتكامل المشترك (Co-integration) ونموذج اتجاه تصحيح الخطأ كأدوات تحليل لبيانات السلسلة الزمنية بين الأعوام 1960 إلى 2001، وجد علاقة إيجابية على المدى الطويل بين النمو في نسبة الخصوم المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر ومصر. في دراسة مشابهة استخدم (Boulila and Trabels, 2004) طريقة التكامل المشترك وتحليل السببية لجرانجر لدراسة العلاقة بين تطور النظام المصرفي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال فترات متعددة بين عامي 1960 و2002، وتوصلوا إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى نمو القطاع المصرفي، وهذا يعود بشكل أساسي حسب رأيهم

إلى ضعف القطاع المالي في هذه الدول، عدم وجود إصلاحات مالية بشكل كافٍ كما هو في الدول المتطورة، وانخفاض نسبة القروض المصرفية مقارنةً بإجمالي المدخرات، التكلفة المرتفعة لجمع المعلومات والمعاملات المتعلقة بالإقراض.

في دراسة عن مصر بين الأعوام 1960 و2001، استخدم (أبو بدر وأبو قرن، 2008) أربعة مؤشرات لقياس مدى تطور القطاع المصرفي وهي نسبة كمية النقود (M1) إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض المصرفية للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، و  $(M2\text{-currency})/GDP$  من أجل دراسة العلاقة ما بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. توصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين تطور النظام المصرفي والنمو الاقتصادي.

من بين الدراسات القليلة التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي للطريقة التي تطور بها القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي تلك التي أعدتها (عيادي، 2013) على عينة من دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط بين الأعوام 1985 و2009. عزت عيادي ذلك إلى عدم وجود كفاءة في توزيع الائتمان المصرفي وضعف القوانين المالية، بالإضافة إلى عدم تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع المالي بالشكل المناسب لخلق تأثير إيجابي لسياسات الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي. في دراسة مشابهة عن مصر بين الأعوام 1974 و2002، أشارت (بلبل وآخرون، 2005) إلى أن المؤشرات المصرفية الرئيسية (حجم التسهيلات الائتمانية، الخ) لها تأثير سلبي على الإنتاجية الكلية (total factor productivity).

زاد القلق خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 من احتمالية قيام العديد من الدول التي تأثرت بالأزمة من تضخيم قطاعها المالي مقارنة بحجم الاقتصاد المحلي، لذا قام (Arcand et al., 2012) بدراسة احتمالية وجود مستوى معين من التطور المالي أو الإقراض، بعده لا يصبح هناك تأثير ذا دلالة إحصائية للتطور المالي على النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن الدول التي تزيد فيها نسبة الإقراض إلى القطاع الخاص فوق مستوى 80-90% من الناتج المحلي من المحتمل أن يتأثر الناتج المحلي فيها بشكل عكسي، بسبب أن زيادة

الائتمان أو الإقراض ستتؤدي إلى اقتصاد على مستوى عالٍ من التأثر مما يزيد من احتمالية حصول أزمة اقتصادية، كما أن زيادة الإقراض بشكل مفرط ربما تعتبر مؤشراً على سوء توزيع المصادر المالية. في نتيجة مشابهة، توصل (Cecchetti and Kharroubi, 2012) إلى أن العلاقة بين النمو في القطاع المالي والنمو الاقتصادي تأخذ شكل حرف U في بعض الدول التي تطور فيها القطاع المالي بشكل كبير خلال العقد الماضيين، بسبب ارتفاع نسبة الأموال المنخرطة فيها في أعمال المضاربة في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

### 3- السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

تتجسد السياسة الائتمانية للمصرف بمجموعة من المعايير والأنظمة الداخلية والتعليمات التي تحدد استراتيجية الائتمان على المستوى القومي، وشروط منح الائتمان ونطاقه وصلاحياته بما يتناسب مع السياسة العامة للبنك.

إن الجهاز المصرفي مطالب بالاستمرار في تحديث وتفعيل الخطط التطويرية الخاصة بإدارة الأنشطة المصرفية من أجل الوصول إلى سياسات ائتمانية فعالة من شأنها أن ترفع من مستوى الخدمات المصرفية وتنوعها دون الإخلال بالأطر القانونية والأصول المصرفية والقواعد التي يتم وضعها من خلال الجهات المشرفة كسلطة النقد الفلسطينية أو القواعد المتعارف عليها دولياً. يشير (الخليل، 2004) إلى ضرورة مراعاة العوامل الداخلية والخارجية عند رسم إطار السياسة الائتمانية للمصرف. بالنسبة إلى العوامل الداخلية فهي تتجسد بشكل رئيسي في النظم والموارد البشرية والمالية والمستويات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية داخل المصرف، أما الخارجية فهي ترتبط بالأوضاع والظروف المؤثرة في بيئة العمل المصرفي.

لخص (ارشيد وآخرون، 1999) العوامل التي يجب على السياسة الائتمانية أن تراعيها للوصول إلى نظام مصرفي فعال فيما يلي:

1. أن تكون متوافقة مع القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع والالتزام بالتعليمات والقرارات والتعاميم الصادرة عن السلطة الرقابية.
2. أخذ الاعتبارات الجغرافية بعين الاعتبار من ناحية النطاق الذي تشملته هذه السياسة وإتاحة المنتجات الائتمانية الأكثر تنوعاً والتميز التفضيلي لها حسب تركيز النشاط الإنتاجي القطاعي والإقليمي.
3. ضرورة ملائمة موارد الأموال مع استخداماتها، أي أن التسهيلات الائتمانية للبنك تتناسب مع تنوع المصادر المتاحة للمصرف وحجم الودائع.
4. اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تتضمن سير وأداء العملية الائتمانية من خلال مراعاة العوامل والأبعاد التنظيمية التي تتعلق بطبيعة وحجم الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المصرفية بمختلف مستوياتها الإدارية وتجنب البيروقراطية واستخدام مبدأ تفويض الصلاحيات للمستويات الإدارية الدنيا.

5. تحسين كفاءة العنصر البشري والجوانب الفنية لما له من تأثير هام على السياسة الائتمانية، وذلك من خلال عمليات التدريب واكتساب الخبرات وتوظيف التكنولوجيا في العمليات المصرفية.

6. مراعاة العوامل والأبعاد الاقتصادية والسوق التنافسية. وهذا يتطلب أن تستجيب السياسة الائتمانية للبنك لاتجاه احتياجات المجتمع الذي يعمل به المصرف وتبني سياسة ائتمانية مرنة تأخذ في الحسبان اتجاهات السوق وتطورات المنافسة الدائمة.

### 3-1 الجهاز المصرفي في فلسطين

لقد مر النظام المصرفي الفلسطيني بتقلبات عديدة قبل الوصول إلى شكله الحالي، وذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت فيها فلسطين، ابتداءً من حرب عام 1948 التي شنتها العصابات الصهيونية على المدن والقرى الفلسطينية، والتي تبعتها إنشاء دولة إسرائيل في نفس العام، مروراً باحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وانتهاءً بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 3-1-1 الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل عام 1967

بلغ عدد البنوك أو المراكز المصرفية في فلسطين في عام 1920، خمسة بنوك تمتلك ثمانية فروع، ثم وصلت إلى 73 بنكاً، لها 22 فرعاً عام 1934، (الموسوعة الفلسطينية، 1990). كان تطور القطاع المصرفي سريعاً جداً في تلك الفترة، نتيجةً للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولتسهيل تدفق الأموال من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، لذلك ترجع ملكية معظم هذه البنوك في تلك الفترة إلى اليهود. أما أول بنك فلسطيني تم افتتاحه فهو البنك العربي في القدس عام 1930، ثم انتشرت فروعه بعدها في أغلب المدن الفلسطينية كحيفا ويافا وغزة (عاشور، 2003). لقد شهد العام 1960 إنشاء أول بنك فلسطيني، وهو بنك فلسطين، وعشية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، كان هناك احد عشر بنكاً محلياً وعريباً،

تعمل في الأراضي الفلسطينية، منها 8 في الضفة الغربية و3 في قطاع غزة (الطنبور، 2001).

### 3-1-2 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل اتفاق أوسلو

لقد تأثر الجهاز المصرفي في فلسطين بشكل كبير خلال الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بين الأعوام 1967-1993، حيث أصدرت إسرائيل ما يزيد عن 180 أمراً عسكرياً للحد من الأنشطة المصرفية في الأراضي الفلسطينية (عبادي، 1997)، كما عمدت بعد احتلالها للضفة الغربية، إلى إصدار أمر عسكري بإغلاق جميع فروع المصارف التجارية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالبلغ عددها في ذلك الوقت 30 فرعاً، منها 26 في الضفة، و4 في قطاع غزة (أبو معمر، 2002). في الوقت نفسه، سمحت السلطات الإسرائيلية للبنوك الإسرائيلية بالعمل في المناطق الفلسطينية، كبديل للمصارف التي تم إغلاقها، ولكن نشاطاتها تركزت على تسهيل المدفوعات التجارية بين السوقين الفلسطيني والإسرائيلي وتسهيل جباية الضرائب والغرامات وتحويلها إلى الخزينة الإسرائيلية، وتحويل مستحقات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. أما خدمات التسهيلات المباشرة وغير المباشرة فكانت تمنح في حالات استثنائية جداً. كما عمدت إسرائيل إلى جعل الشيقل الإسرائيلي العملة القانونية الأساسية في التعاملات التجارية في المناطق الفلسطينية، رغم الإبقاء على تداول الدينار الأردني في الضفة الغربية.

لقد كان هناك العديد من المحاولات الرسمية، لإعادة افتتاح بعض المصارف التي تم إغلاقها، بالتوازي مع رفض عدد كبير من المواطنين التعامل مع البنوك الإسرائيلية، نتيجة خشيتهم من مصادرة ودائعهم من قبل السلطات الإسرائيلية، وعدم تقديم البنوك الإسرائيلية تسهيلات ذات جدوى، وطلب ضمانات تفوق قيمة التسهيلات بأضعاف في الكثير من الأحيان، كما أن البنوك الإسرائيلية لم تكن تقبل إلا الودائع بعملة الشيقل، والذي كانت قيمته تتآكل طيلة الفترة بسبب حالة التضخم الزاحف (hyperinflation) التي سادت منذ بداية السبعينات وحتى أواخر الثمانينات مما ألحق خسائر كبيرة للمدخرين.

وبعد معركة قضائية طويلة رفعها بنك فلسطين ضد سلطات الاحتلال، اضطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى السماح لبنك فلسطين بإعادة مزاولته نشاطه في مدينة غزة في عام 1981، وبلغ عدد فروعها 5 حتى عام 1993. كما سمح أيضاً لبنك القاهرة عمان بإعادة فتح فروعها، وبلغ عدد فروعها 8 حتى عام 1993. على الرغم من ذلك، كانت آلية عمل هذه البنوك مُقيّدة بشكل كبير بالإجراءات العسكرية الإسرائيلية، حيث اقتصر عملها على حفظ ودائع المدخرين، وتسهيل بعض العمليات التجارية، بينما لم يسمح لها بإعطاء القروض للقطاع الخاص، مما حدّ من قدرتها على دعم الاستثمار، وتطوير عمل القطاع الخاص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

### 3-1-3 الجهاز المصرفي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو

كان لا بد للجهاز المصرفي أن يتشكّل، بحيث يستجيب لمتطلبات استراتيجية التنمية، خاصة أنه لم يكن هناك قطاع مصرفي مستقل خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.. وظل الجهاز المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1993 عرضة لتأثير ثلاثة عوامل هيكلية:

1. خلال السنوات الأولى من عودة مزاولته الأنشطة المصرفية في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، ظلت الحصة الأكبر من الخدمات المصرفية في فلسطين تابعة لبنوك وافدة وخاصة الأردنية منها (البنك العربي وبنك الأردن على سبيل المثال)، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نمو كبير في الخدمات المصرفية للبنوك الفلسطينية (بنك فلسطين على سبيل المثال) وارتفعت نسبة الودائع لديها بشكل ملحوظ نسبة إلى إجمالي الودائع الكلي.
2. ما زال القطاع المصرفي في فلسطين مرتبطاً بشكل كبير بالقطاع المصرفي الإسرائيلي، خاصة في توفير الشيفل الإسرائيلي الذي تحتاجه السوق الفلسطينية واستقبال الفائض منه، والذي يعتبر العملة الرئيسية للتداول بين المواطنين، مما يجعل النظام المصرفي رهينةً للإجراءات التعسفية الإسرائيلية، فخلال السنوات الأخيرة لحصار غزة، كانت إسرائيل في الكثير من الأحيان تمنع إدخال كميات كافية من الشيفل إلى البنوك العاملة

هناك، مما كان يخلق أزمات في السوق المحلية، وفي دفع رواتب موظفي الحكومة. بينما امتنعت البنوك الإسرائيلية وبنكها المركزي عن استقبال فائض الشيكال في الضفة الغربية بصورة منتظمة.

3. إن عدم إصدار عملة فلسطينية حتى الآن، جعل هناك 3 عملات رئيسة متداولة، هي: الشيقل، والدولار، والدينار. إن هناك من يرى أن وجود 3 عملات يعطي مرونة وحماية للمواطنين بسبب قدرتهم على الانتقال من من عملة لأخرى وتوزيع اصولهم النقدية على 3 عملات لإدارة مخاطر سعر الصرف والتحوط إزاء التضخم، بينما يرى آخرون أن من شأن ذلك أن ينعكس سلباً على النظام المصرفي الفلسطيني، ويجعله عرضة للصدمات التي تحصل في أسواق الصرف العالمية، أكثر من غيره من الاقتصادات التي تملك عملة مستقلة.

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، كان القطاع المالي، وبشكل أساسي قطاع البنوك، من ضمن القطاعات التي أولتها السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً خاصاً، وذلك لأهمية هذا القطاع في تسهيل عمل مؤسسات السلطة، خاصة استقبال الأموال التي دفعتها الدول المانحة، من أجل البدء في عملية بناء مؤسسات السلطة، ودفع رواتب موظفي السلطة، وكذلك كوسيلة لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية. لذا سارعت السلطة عام 1994 إلى تشكيل سلطة النقد الفلسطينية، من أجل تنظيم عمل قطاع البنوك، وكشكل من أشكال السيادة على الأرض، تلاها إصدار العديد من التشريعات لتنظيم عمل سلطة النقد والقطاع المصرفي، مثل إصدار قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997، وإصدار قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأولى للانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر من العام 2000، وما ترتب عليها من ضعف للنشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات، إلا أنه في السنوات الأخيرة، بات القطاع المصرفي من القطاعات الواعدة حيث ارتفع إجمالي الودائع المصرفية من 4202.2 مليون دولار عام 2006 إلى 6892.4 مليون دولار عام 2010 ومن ثم 8935.3 مليون دولار عام 2014 (أنظر إلى الجدول 1).



تشكل المصارف التجارية وكذلك الإسلامية، أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي تقف على رأسه سلطة النقد الفلسطينية، وحسب التقرير السنوي الصادر عن سلطة النقد لعام 2014، فقد بلغ عدد المصارف في الأراضي الفلسطينية إلى 17 مصرفاً منها 7 مصارف محلية و10 وافدة (8 مصارف أردنية، 1 مصري وبنكاً جنوبي)، بينما بلغ عدد الفروع والمكاتب 258 فرعاً ومكتباً، موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

### 3-1-4 تطور التشريعات الخاصة بقطاع البنوك في فلسطين

لقد أصدرت السلطة الفلسطينية، وبالتنسيق مع سلطة النقد، كجهة منظمة لعمل البنوك، العديد من القوانين والتشريعات من أجل تطوير البنية التحتية الخاصة بعمل البنوك في الأراضي الفلسطينية<sup>1</sup>، والحفاظ على نظام مالي مستقر ومتمين، مبني على التنافسية، وكذلك الحفاظ على جهاز مصرفي آمن وسليم ومستقر، وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية. يتعلق جزء من هذه القوانين بعمل البنوك وآليات الائتمان، وتنظيم العلاقة بين البنوك وسلطة النقد وبين البنوك نفسها.

من القوانين المهمة التي تم إصدارها، والخاصة بتنظيم عملية الائتمان، قانون المصارف رقم (9) لعام 2010، والذي ينص على حق سلطة النقد في إصدار تعليمات لتحديد ما يلي:

- 1- أنواع وأشكال الائتمان والتمويل.
- 2- القواعد المتعلقة بتوثيق الائتمان، وسقفه، والشروط المرتبطة به.
- 3- الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد أو العوائد والعمولات التي تتقاضاها المخصصات على جميع أنواع الائتمان والتمويل، وكذلك العمولات والرسوم على جميع أنواع الخدمات الأخرى، التي تقدمها المصارف.
- 4- حجم الائتمان والتمويل الممنوح في فلسطين من المصرف، كنسبة من ودائع العملاء لدى المصرف.

<sup>1</sup> <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=328&language=ar-EG>

5- المتطلبات الخاصة بتصنيف وتقييم الأصول، وتكوين مخصصات التدني في القيمة، وتعليق الفوائد والعمولات، ومعالجة الضمانات المقبولة لأغراض احتساب المخصصات.<sup>2</sup>

6- هذا بالإضافة إلى إصدار قرار رقم 132 لعام 2011<sup>3</sup>، والخاص بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، بهدف المحافظة على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، وضمان مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي.

لكن ما زال هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بكفاءة هذه القوانين والتشريعات، وقدرتها على تحويل المؤسسات المالية التي تشرف عليها إلى أداة استثمارية فعّالة، تخدم القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ما زالت الإجراءات الخاصة بتحصيل الديون تأخذ وقتاً طويلاً داخل المحاكم، مما قد يستوجب من السلطة الفلسطينية انشاء محاكم تجارية للبت السريع في تنفيذ تعاقدات البنوك مع المقترضين منها، أو تبني آليات جمع الديون خارج المحاكم.

### 3-2 الودائع في البنوك

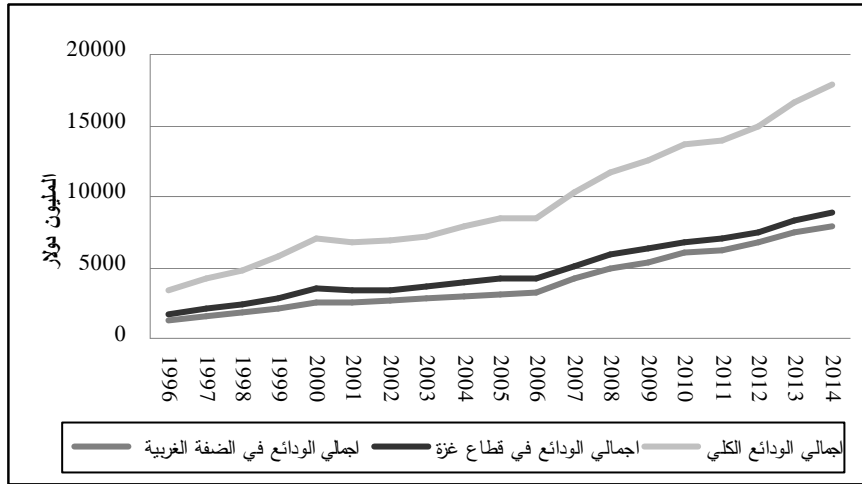
يظهر الشكل 1 حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأعوام 1996 و2014، حيث يتضح أن النمو فيها ارتفع بشكل كبير خلال العقد الماضي بمعدل نمو بلغ حوالي 10% سنوياً، وبالتحديد بعد العام 2006. وقد نتج ذلك بسبب النمو في الودائع في الضفة الغربية، والذي بلغ حوالي 12% سنوياً بين الأعوام 2006 و2014. أما في قطاع غزة، فكانت نسبة النمو في الودائع منخفضة جداً، أي حوالي 1% سنوياً. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الظروف السياسية الصعبة، التي مر بها قطاع غزة خلال العقد الماضي، وتعرضه لثلاث حروب مدمرة أبنيته التحتية ومنشآته ومرافقه ولعشرات الألوف من المساكن. يضاف إلى ذلك فرض الحصار الإسرائيلي الشامل عليه، وتوقف عدد

<sup>2</sup> [http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Laws/Presidential\\_Decree\\_No\\_9\\_of\\_2010\\_on\\_Banking\\_Law.pdf](http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Laws/Presidential_Decree_No_9_of_2010_on_Banking_Law.pdf)

<sup>3</sup> [http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Laws/Presidential\\_Decree\\_No\\_132\\_of\\_2011\\_on\\_Licensing\\_and\\_Supervision\\_on\\_Microfinance\\_Institutions.pdf](http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Laws/Presidential_Decree_No_132_of_2011_on_Licensing_and_Supervision_on_Microfinance_Institutions.pdf)

كبير من المنشآت الصناعية والتجارية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة والفقير. وقد عكست تلك التغيرات نفسها سلباً على حجم الودائع في البنوك هناك. أما الضفة الغربية فقد شهدت طفرة اقتصادية بعد العام 2007، بسبب حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتي تزامنت مع تدفق أموال المانحين بين عامي 2007 - 2010 من أجل دعم خطة الإصلاح والتنمية والتي ترافقت مع جهود حثيثة لإصلاح إدارة المال العام وزيادة الإيرادات العامة وترشيد التوظيف في القطاع الحكومي.

**الشكل 1: حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي 1996 و2014**



إذا نظرنا إلى توزيع الودائع حسب نوعها، بفائدة أو بدون فائدة، فإننا نلاحظ نمواً كبيراً في حجم الودائع بدون فائدة، والمتمثلة بشكل أساسي بالحسابات الجارية، حيث تضاعفت بمقدار 3 أضعاف بين عامي 2006 و2014، أي من 1365.2 مليون دولار إلى 4348.8 مليون دولار (انظر الجدول 1). إن الارتفاع الكبير في الحسابات الجارية، ناتج بشكل أساس بسبب التطور الكبير في المعاملات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب الحساب الجاري من حفظ للأموال، وتسهيل العمليات التجارية، والدفع بالشيكات، وبطاقة السحب الآلي، وتسديد قيمة المشتريات والفواتير العامة، والتحويلات والإيداعات المصرفية، وتحويل

الراتب، الخ. كما أن الارتفاع الكبير في حجم الحسابات الجارية يعتبر مؤشراً إيجابياً للبنوك، حيث يزيد من قدرتها على توسيع الائتمان أو أن يسمى (بخلق الودائع) واستثمارها، مما يزيد من الرصيد النقدي لدى البنوك وأرباحها، خاصة إذا علمنا أن البنوك تقوم باستثمار الأموال الموجودة في الحسابات الجارية، دون أن يشترك أصحاب هذه الأموال في العائد على الاستثمار في هذه الأموال.

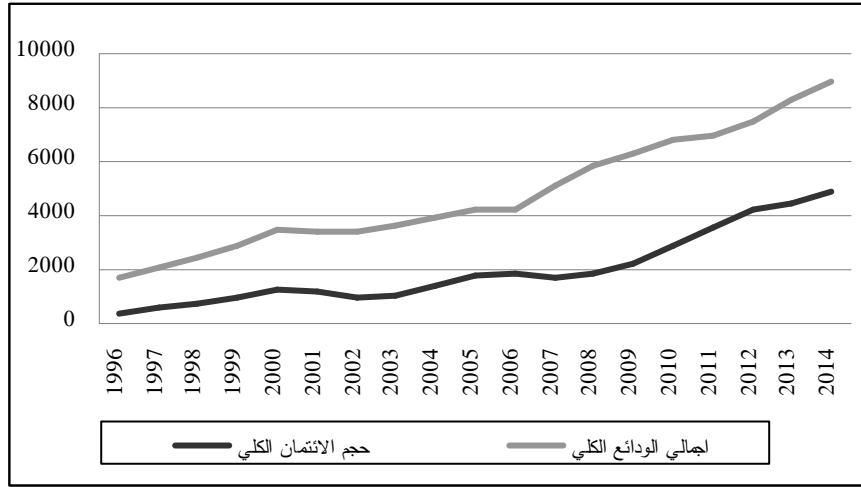
### 3-3 تطور عملية الإقراض في الأراضي الفلسطينية

تقدم البنوك عدداً كبيراً من الخدمات المالية، تتنوع ما بين استقبال الودائع، والحسابات الجارية، وتحويل الأموال، وتسهيل التجارة الدولية، ودفع الفواتير، والخدمات المالية الالكترونية، والتسهيلات الائتمانية المتمثلة بشكل أساسي بالقروض، المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة.

إن قدرة البنوك على تقديم الائتمان، تعتمد على عوامل عديدة، بعضها خاص بالمصرف، مثل الهدف العام الذي يسعى البنك لتحقيقه، ودرجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً، وقدرته على توظيفها، والاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية، وقدرات البنك من تكنولوجيا وتجهيزات حديثة وكوادر بشرية، قادرة على إدارة عملية الائتمان بشكل فعال، وبعضها خاص بالعميل مثل شخص العميل، والوظيفة، ورأس المال الذي يمتلكه، والضمانات التي يقدمها، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، وما يقدمه من ضمانات. أيضاً هناك عوامل خاصة بالتسهيل الائتماني نفسه، مثل الغرض من التسهيل، وحجمه، والمدة الزمنية التي يستغرقها، ووقت ومصدر وطريقة السداد المتبعة.

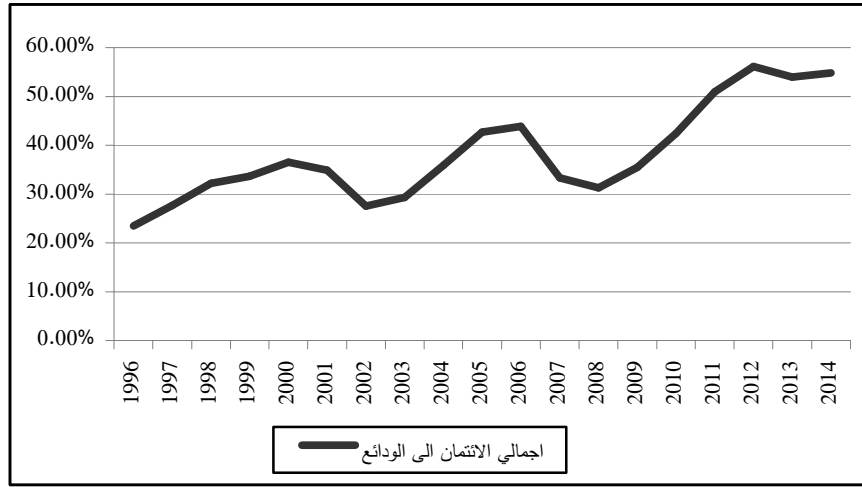
إن الارتفاع والنمو الكبير في حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، سينعكس بشكل كبير على قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان، أي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، سواءً للقطاع الخاص أو العام. فالارتفاع الكبير في حجم الودائع من 4202.8 مليون دولار عام 2006، إلى 8935.3 مليون دولار عام 2014 انعكس بشكل إيجابي على حجم الائتمان الذي ارتفع من 1843.3 مليون دولار عام 2006 إلى 4895.9 مليون دولار عام 2014 (انظر إلى الشكل 2).

الشكل 2: حجم الائتمان والودائع لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بين الأعوام 1996 و 2014



من ناحية أخرى بلغ معدل النمو في حجم الائتمان بين الأعوام 2007 إلى 2014 حوالي 16.5% سنوياً، وهذه النسبة تفوق معدل النمو في حجم الودائع الذي بلغ حوالي 10% سنوياً لنفس الفترة. إن هذه الأرقام تتسجم مع التطور المالي والاقتصادي الذي حصل في الأراضي الفلسطينية بعد عام 2007، والمرتبطة مع خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وخطة بناء مؤسسات الدولة 2010-2011. تجدر الإشارة هنا إلى أن سلطة النقد أصدرت في العام 2008 تعليمات رقم (5/2008) والتي ألزمت المصارف العاملة في فلسطين بتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية للودائع من 65% إلى 60% في نيسان 2009 وإلى 55% في آب 2009، مما أثر بشكل مباشر على نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع التي تقدمها البنوك الفلسطينية والتي ارتفعت بحوالي 5%-6% سنوياً حتى العام 2012 حيث وصلت إلى حوالي 56% (أنظر الشكل 3).

الشكل 3: إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الودائع  
في البنوك الفلسطينية بين الأعوام 1996 و2014

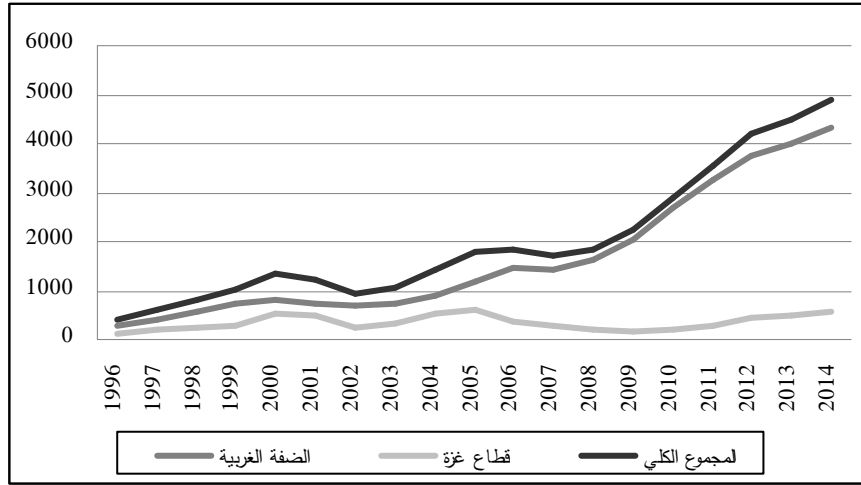


### 3-3-1 التسهيلات الائتمانية موزعة حسب المنطقة الجغرافية

تتوزع التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يمر به قطاع غزة انعكس بكل تأكيد على قدرة البنوك هناك على خلق الائتمان، وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع الناتج عن انخفاض حجم الأنشطة الإنتاجية والتجارية، ونسب البطالة المرتفعة جداً، نتيجة لسنوات الحصار الطويلة على القطاع، وتعرضه لثلاث حروب خلال 5 سنوات، وأيضاً زادت درجة المخاطرة لتقديم التسهيلات الائتمانية، مما دفع البنوك إلى طلب ضمانات إضافية وتشديد القيود على الطلب على الائتمان.

إذا ما نظرنا إلى الشكلين 4 و5، فإننا نلاحظ أن الضفة الغربية حازت على النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية، ففي عام 2014 على سبيل المثال، بلغ حجم التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية حوالي 4321.3 مليون دولار، مقابل 574.6 مليون دولار في قطاع غزة، أي أن حصة الضفة الغربية من التسهيلات الائتمانية تجاوزت 88% من إجمالي التسهيلات في الأراضي الفلسطينية عام 2014.

الشكل 4: التسهيلات الائتمانية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب المنطقة الجغرافية بين الأعوام 1996 و 2014



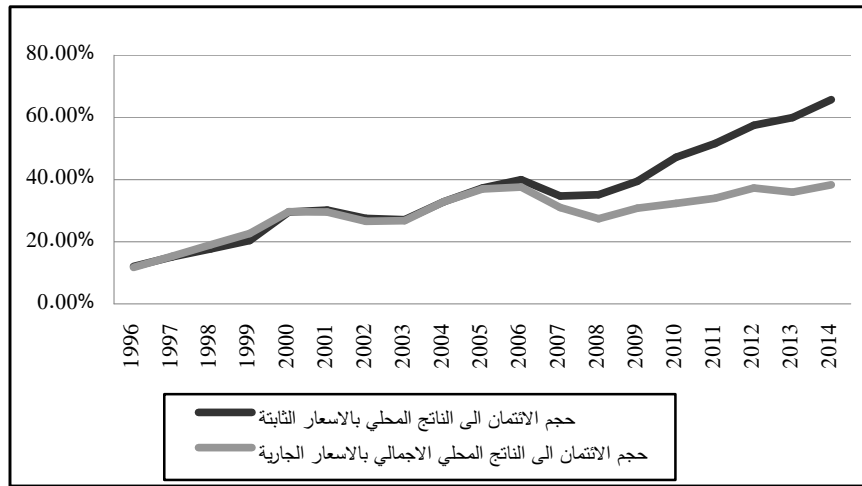
خلال الفترة ما بين 2006 و 2014، شهد قطاع غزة معدل نمو منخفض في التسهيلات الائتمانية بلغ حوالي 4%، بينما بلغ معدل النمو لنفس الفترة في الضفة الغربية حوالي 16%. وهذا يعود بشكل أساسي كما ذكرنا سابقاً، إلى الأوضاع السياسية، والحصار المالي والاقتصادي، الذي عانى وما زال يعاني منه قطاع غزة، مما انعكس على الرغبة لدى المواطنين في طلب قروض سواء استهلاكية أو استثمارية، وانعكس أيضاً على ثقة البنوك في سوق الإقراض بسبب درجة المخاطرة العالية هناك. كانت الصورة مختلفة كلياً في الضفة الغربية، والتي شهدت نشاطاً اقتصادياً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية من حوالي 68% عام 2006 إلى 77% عام 2014، وبلغت حصة الفرد من الناتج الإجمالي 2,214 دولار في الضفة الغربية عام 2013، مقارنة بـ 1,182.9 دولار في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014)، مما انعكس بشكل إيجابي على الطلب على التسهيلات الائتمانية من قبل المواطنين، سواء من أجل الاستهلاك الفردي أو التجارة والاستثمار، وعلى درجة الثقة لدى البنوك في قدرة المقترضين على السداد، مما دفعها إلى تقديم تسهيلات، وتقليل القيود على آليات الاقتراض، تزامن ذلك

مع تطوير الأنظمة والإجراءات لدى سلطة النقد الفلسطينية، وخصوصاً تشغيل قاعدة المعلومات (credit bureau) عن زبائن البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي ساهمت في تقليل التكاليف الخاصة بجمع البيانات عن المقترضين.

### 3-3-2 نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي

وقد إرتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 27% عام 2008 إلى حوالي 38.5% عام 2014، وكذلك نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 35% عام 2008 إلى حوالي 65.5% عام 2014 (انظر الشكل 5).

الشكل 5: حجم الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام 1996 و 2014



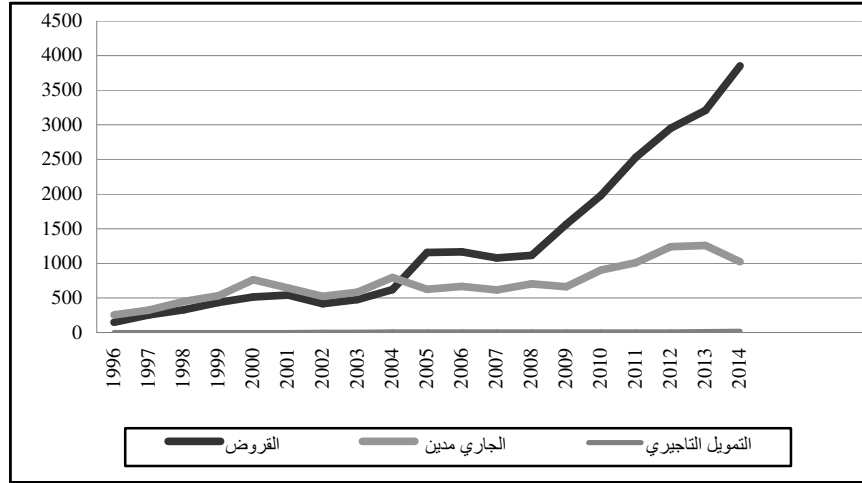
### 3-3-3 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع

إذا ما قارنا التسهيلات الائتمانية حسب نوعها، فإننا نلاحظ أن القروض خلال السنوات من 2004-2014 حازت على النسبة الأكبر من التسهيلات الائتمانية، مقارنةً بالجاري مدين، وخدمة التأجير التمويلي، حيث شهدت الفترة بعد 2008، نمواً كبيراً في حجم القروض، مقارنةً



بالأنواع الأخرى من التسهيلات (انظر إلى الشكل 6). فعلى سبيل المثال بلغ حجم القروض المقدمة من قبل البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية في عام 2014 حوالي 3854.5 مليون دولار، أي ما نسبته 78.7% من إجمالي التسهيلات المصرفية، مقابل 1021.1 مليون دولار للجاري مدين بنسبة 20.8%، و 20.3 مليون دولار فقط للتأجير التمويلي بنسبة بلغت حوالي 0.4%.

الشكل 6: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع بين الأعوام 1996-2014

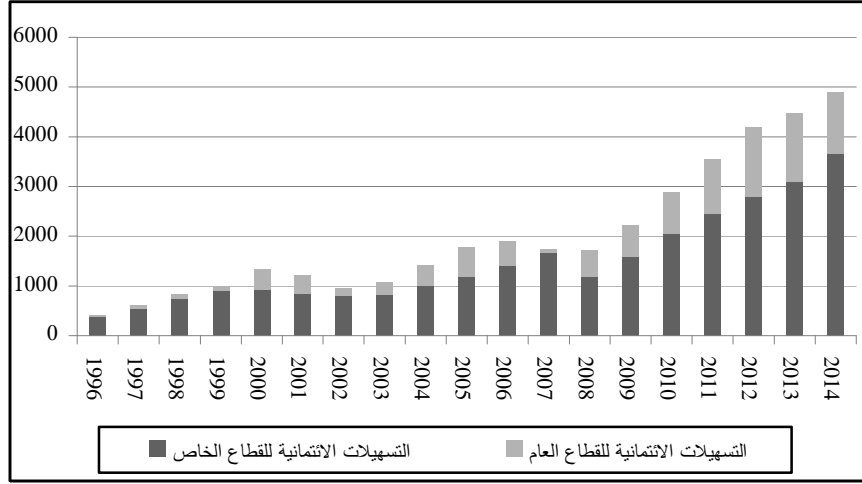


### 3-3-4 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع أو النشاط الاقتصادي

تتنوع أشكال وأهداف القروض التي تقدمها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى زبائنها بين القروض الاستهلاكية لشراء عقار، أو سيارة على سبيل المثال، القروض الاستثمارية من أجل إقامة مشاريع جديدة أو تمويل عمليات تجارية، إلى القروض المقدمة إلى القطاع العام من أجل تمويل النفقات الحكومية. فإذا قمنا بتصنيف القروض التي تقدمها البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة المستفيدة، قطاع خاص أو عام، فإن حصة القطاع الخاص من القروض، تمثل النسبة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك. إذا نظرنا إلى الشكل 7 فإننا نلاحظ أن حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص،

تضاعفت بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت من 1,195.9 مليون دولار عام 2008 إلى 3656.05 مليون دولار عام 2014، أي بمقدار حوالي ثلاثة أضعاف، ويحصة بلغت 74.6% مقابل حصة 25.4% للإقراض الحكومي. هذا ناتج بشكل أساسي عن حالة التفاؤل الاقتصادي التي سادت بعد العام 2008، والتي تراكمت مع خطة د. سلام فياض الاقتصادية وبناء مؤسسات الدولة، وأيضاً إلى سلسلة الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في السنوات الأخيرة ومن ضمنها إنشاء مكتب معلومات الائتمان، الذي ساعد المصارف بشكل كبير على اتخاذ قرارها الائتماني واختيارها لعملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية، وبالتالي ساعدها في إدارة محفظتها الائتمانية والحد من المخاطر المرتبطة بها، الأمر الذي أسهم في هذا الارتفاع الملحوظ في حجم ونمو التسهيلات الممنوحة.

**الشكل 7: حجم القروض المقدمة إلى القطاعين العام والخاص بين عامي 1996 و2014**



### 3-3-5 توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب الفئة

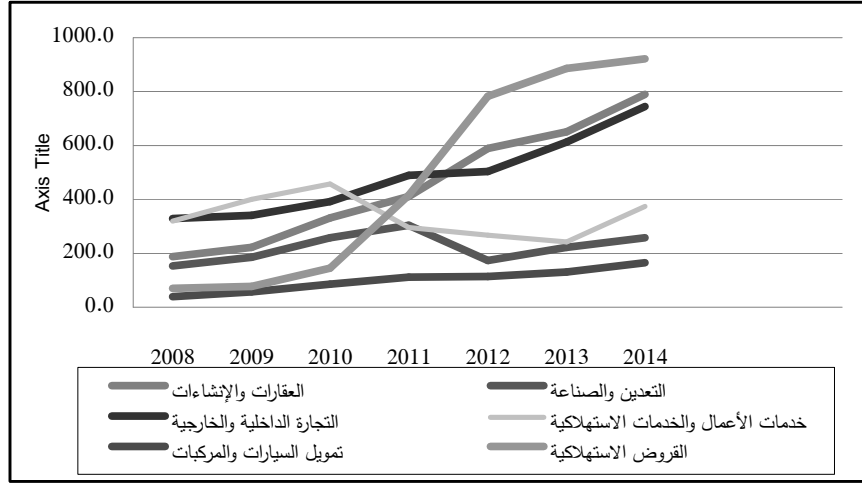
بالنسبة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، فإنها تتوّعت بين القروض الاستهلاكية، وتمويل شراء السيارات والعقارات والقروض الاستثمارية، مثل المقدمة لقطاع

الصناعة والتجارة. إذا نظرنا إلى الجدول 2، فإننا نلاحظ أن هناك نمواً كبيراً جداً على القروض الاستهلاكية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي 70 مليون دولار عام 2008، إلى حوالي 921 مليون دولار عام 2014، أي باتت تمثل ما نسبته 25% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص عام 2014 و18.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. كذلك الحال بالنسبة لقطاع العقارات والإنشاءات، حيث ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية فيه من حوالي 188 مليون دولار إلى حوالي 790 مليون دولار عام 2014 أي بنسبة 16.1% بينما تمويل السيارات والمركبات ارتفع من 39 مليون دولار عام 2008 إلى 165 مليون دولار أي بنسبة 3.3% عام 2014. أما بالنسبة إلى القروض المقدمة للقطاعات الإنتاجية، فإننا نلاحظ نمواً طفيفاً في حجم القروض لقطاع التعدين بين الأعوام 2008 و2014، حيث ارتفعت من حوالي 152 مليون دولار عام 2008، إلى 257 مليون دولار عام 2014 أي ما نسبته 5.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية وارتفع القطاع السياحي من 23.7 مليون دولار عام 2008، إلى 59.8 مليون دولار عام 2014 أي بنسبة 1.2%، وارتفع قطاع الزراعة وتعددين الأغذية من 33.9 مليون دولار عام 2008، إلى 46.6 مليون دولار عام 2014 أي بنسبة 0.95%. ومن القطاعات التي شهدت أيضاً نمواً ملحوظاً في حجم التسهيلات الائتمانية، قطاع التجارة الداخلية والخارجية، حيث ارتفع حجم القروض من 329 مليون دولار عام 2008 إلى 744.6 مليون دولار عام 2014 أي بنسبة 15.2%.

نستنتج من الأرقام السابقة، أن القروض المقدمة للسلع الاستهلاكية (القروض الاستهلاكية، والعقارات والإنشاءات، وتمويل شراء السيارات والمركبات، والخدمات الاستهلاكية) نمت بشكل كبير خلال السنوات السابقة، حيث باتت تشكل النسبة الأكبر (18.8%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك (انظر الشكل 8)، ويعود ذلك إلى النمو الكبير في الطلب على هذا النوع من القروض من قبل المواطنين، خاصة في الضفة الغربية، بسبب تحسّن الظروف الاقتصادية بعد العام 2007، تزامن ذلك مع إقرار سلطة النقد نهاية العام 2008 تعليمات بتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية للودائع من 65% إلى 60% في شهر نيسان 2009، وإلى 55% في شهر آب 2009. لقد استغلت البنوك هذا القرار عن طريق زيادة نسبة الإقراض، خاصة القروض الاستهلاكية، بسبب انخفاض معدلات التعرّ فيها مقارنةً في القروض الاستثمارية، حيث لم تتجاوز حصة القروض الاستهلاكية من القروض

المتعثرة نسبة 15% بين عامي 2006 و 2011 (أبو رجيلة والسروجي، 2013). كما أن القروض الاستهلاكية تعتبر قروضاً قصيرة أو متوسطة الأجل، مقارنة بالقروض الاستثمارية التي تعتبر طويلة الأجل، لذلك تعتبر القروض الاستهلاكية أقل مخاطرة للبنوك مقارنة بالقروض الأخرى.

الشكل 8: حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لأبرز القطاعات بين الأعوام 2008 و 2014



### 3-3-6 التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة: الدولار عملة الاقراض الرئيسية

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية، إلى أن عملة الدولار ما زالت هي العملة الأكثر استخداماً في التسهيلات الائتمانية، حيث وصل حجم التسهيلات الائتمانية بهذه العملة إلى 2458.845 مليون دولار عام 2014، أي بنسبة حوالي 58% من إجمالي التسهيلات، تليها عملة الشيفل بحجم 1373.144 مليون دولار وبنسبة 29.5%، ثم تأتي عملة الدينار بحجم 461.19 مليون دولار وبنسبة 11.9%، أما بقية العملات الأخرى، فبلغت حجم التسهيلات الائتمانية فيها 28.109 مليون دولار وبنسبة 0.6%.

إن سيطرة عملة الدولار على القروض، تعود إلى عدة أسباب، منها: ارتفاع حجم الودائع بالدولار، حيث بلغت 5895.05 مليون دولار عام 2014، وبنسبة حوالي 37% من إجمالي الودائع، مقارنة بـ 5149.27 مليون دولار بالشيفل و4240.82 بالدينار، وانخفاض سعر الفائدة على القروض بالدولار مقارنة بالعملات الأخرى لارتباطها بفائدة (LIBOR) العالمية. كما انه يتم تقييم معظم السلع الاستهلاكية المعمرة بالدولار، خاصة السيارات والمنشآت السكنية.

#### 4- تحليل أثر التسهيلات الائتمانية على المؤشرات الاقتصادية الكلية وحسب القطاع

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بمعدل 6.2% سنوياً منذ العام 2007، في الوقت نفسه، هناك نمو في عملية الإقراض المصرفي بمعدل 16.5% سنوياً. السؤال هو إلى أي مدى هناك علاقة إيجابية بين النمو في الإقراض والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومدى قوة هذه العلاقة؟. من ناحية أخرى، نجد أن حجم القروض يختلف عبر القطاعات، فالقروض المقدمة للقطاع التجاري تعتبر الأكبر حجماً مقارنةً بباقي القطاعات، لذلك سنقوم بدراسة تأثير القروض على النمو الاقتصادي الكلي موزعة حسب الجهة المستهدفة بمعنى القطاع العام والخاص، حسب القطاعات الإنتاجية من أجل اتخاذ السياسات اللازمة لتحفيز نمو هذه القطاعات، مما يسهم بصورة أكبر في تطور الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### 4-1 نموذج النمو (Growth model)

سنستخدم نموذج النمو الذاتي (endogenous growth model) وبشكل محدد نموذج النمو ل Solow (1965) كإطار نظري للدراسة، حيث إن التطور في القطاع المصرفي سيساهم ذاتياً في التقليل من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

يتطلب نموذج النمو ل Solow أن نحدد هيكلية الإنتاج للاقتصاد، أي الطريقة التي يتطور بها استخدام عناصر الإنتاج والتكنولوجيا من أجل زيادة النمو الاقتصادي، بمعنى آخر منحنى الإنتاج.

سنفترض أن الاقتصاد ينتج  $Y_t$  مستخدماً عنصرين من عناصر الإنتاج، وهما العمال  $L_t$  ورأس المال  $K_t$ . إن إنتاجية هذه العناصر تعتمد على مستوى التطور التكنولوجي  $A_t$ . لذلك يمكن كتابة منحنى الإنتاج بالصورة التالية:

$$Y_t = F(K_t, A_t L_t)$$

بطريقة الـ "Augmented growth model" يصبح:

$$Y_t = \varphi(\text{deepening})^\delta K_t^\alpha L_t^\beta$$

حيث إن:

$Y_t$ : تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\varphi(\text{deepening})$ : التطور في القطاع المصرفي عن طريق تطور عملية الإقراض

$K_t$ : رأس المال

$L_t$ : الأيدي العاملة

بالاعتماد على نظرية النمو الذاتي فإن:  $\varphi'(\text{deepening}) > 0$ .

سيتم قياس التطور في القطاع المالي باستخدام عدة متغيرات، مثل نسبة الائتمان للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $\text{PubCr}/\text{GDP}$ )، نسبة التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( $\text{PrivCr}/\text{GDP}$ )، حيث يعتبر مؤشراً لكفاءة واستعداد النظام المصرفي لمواجهة النشاط الاقتصادي. في الجزء الثاني من الدراسة سيتم توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاع أو النشاط الاقتصادي أو القطاع ( $\text{PrivCr}_1/\text{GDP}$ ,  $\text{PrivCr}_2/\text{GDP}$ ,  $\text{PrivCr}_3/\text{GDP}$ , etc.).

لذلك في حالة استخدام الائتمان للقطاع العام يمكن إعادة كتابة منحنى الإنتاج بالشكل الآتي:

$$Y_t = \varphi(\text{PubCr}/\text{GDP})^\delta K_t^\alpha L_t^\beta$$

وفي القطاع الخاص:

$$Y_t = \varphi(\text{PrivCr}/\text{GDP})^\delta K_t^\alpha L_t^\beta$$

سنأخذ اللوغاريتم للمعادلة السابقة ومن أجل تحويلها إلى معادلة انحدار على المدى الطويل

بحيث إن جميع المتغيرات تملك الصيغة اللوغاريتمية:

$$\text{Log}(Y_t) = \text{Log}(\varphi(\text{PubCr}/\text{GDP})^\delta K_t^\alpha L_t^\beta)$$

إذا ما أعدنا كتابتها فإنها تصبح للقطاع العام كما يلي:

$$\text{log}(Y_t) = B_0 + \delta \cdot \text{log}(\text{PubCr}/\text{GDP}) + \alpha \text{log}(K_t) + \beta \cdot \text{Log}(L_t) + \varepsilon_t$$

وللقطاع الخاص

$$\log(Y_t) = B_0 + \delta \cdot \log(\text{PrivCr}/\text{GDP}) + \alpha \log(K_t) + \beta \cdot \text{Log}(L_t) + \varepsilon_t$$

سيتم توظيف عناصر أخرى للتطور في القطاع المالي مثل نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (deposits/GDP)،

$$\log(Y_t) = B_0 + \delta \cdot \log(\text{deposits}/\text{GDP}) + \alpha \log(K_t) + \beta \cdot \text{Log}(L_t) + \varepsilon_t$$

من أجل فحص العلاقات السابقة، سنقوم باستخدام مجموعة الأدوات القياسية والاختبارات المرتبطة معها والخاصة بمتغيرات السلاسل الزمنية مثل اختبار جذر الوحدة (unit root test)، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test)، ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه (vector auto-regression)، ونموذج تصحيح متجه الخطأ (error correction model)، سيتم مناقشتها بشكل مفصل في أثناء عملية التحليل.

#### 4-2 تحديد اتجاه العلاقة السببية

من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة (Multivariate time series models) والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى. لذلك سيستند التحليل القياسي في بعض أجزاء الدراسة على ما يسمى بفحوصات (Multivariate Granger Causality) ضمن إطار نموذج متجه تصحيح الخطأ.

إن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعتبر مهماً خاصة في المدى القصير من أجل تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات، مما يمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة. هناك العديد من الدراسات كما ذكرنا سابقاً، التي درست احتمالية وجود علاقة سببية متبادلة، بين تطور القطاع المالي ونمو الاقتصاد. أي أنه في الوقت الذي يؤثر فيه نمو القطاع المصرفي على توفير السيولة الكافية لدى البنوك، وقدرتها على إعطاء قروض للقطاع الخاص، من أجل تطوير الاستثمار وبالتالي



نمو الاقتصاد، فإن النمو الاقتصادي يتطلب وجود قطاع مالي وبنكي قادر على توفير الخدمات المالية والمصرفية اللازمة لاستقبال المدخرات، سواء للأفراد أو الشركات، والتي تسهل المعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات، ومع الدول الأخرى سواء في عمليات الاستيراد والتصدير، أو من أجل استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لذلك، سوف نبحث في هذه الدراسة إمكانية وجود علاقة سببية متبادلة، بين النمو الاقتصادي والتطور في القطاع المصرفي، أي سنقوم بدراسة إمكانية وجود تأثير لنمو القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام ما يسمى بفحوصات (Multivariate Granger Causality test)، وفي الوقت نفسه، وجود تأثير للنمو الاقتصادي على تطور القطاع المصرفي. إن تطور أدوات التحليل القياسي ستساعدنا على فحص مثل هذه العلاقة المتبادلة. لذلك يعتبر فحص جرانجر للسببية (Granger,1969) من أشهر الأدوات الإحصائية المستخدمة في استقصاء التأثير المتبادل بين المتغيرات الإحصائية في بيانات السلاسل الزمنية. حيث سيتم فحص الفرضية الأساسية الآتية بما يتعلق بالأثر المباشر بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي:

التطور في القطاع المصرفي لا يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنمو الاقتصادي لا يسبب التطور في القطاع المصرفي.

هناك عدد من الدراسات التي قامت أيضاً بقياس الأثر غير المباشر النظام المالي (Abdehafith, 2013)، ففي بعض الحالات، خاصة في الدول النامية، لا يظهر الأثر المباشر للتطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي مباشرة، لذلك فإن دراسة الأثر غير المباشر، يساعدنا في الوصول إلى فهم أكبر عن حقيقة الدور التنموي الذي يلعبه تطور النظام المصرفي. من أجل قياس الأثر غير المباشر للنمو في القطاع المالي على النمو الاقتصادي، سنقوم باستخدام متغيرات الميزان التجاري، أي الصادرات والواردات كمتغير بسيط، أي أن التطور في القطاع المصرفي سيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال تحسن الميزان التجاري للبلد:

$$\begin{aligned}\text{Log(import)} &= B_0 + \delta \cdot \text{log(lending/GDP)} + \varepsilon_t \\ \text{log (export)} &= B_0 + \delta \cdot \text{log (Lending/GDP)} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

### 3-4 البيانات

لقد تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من مصدرين رئيسيين، وهما: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. فالمتغيرات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، الأيدي العاملة، رأس المال<sup>4</sup> تم الحصول عليها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سواء على مستوى الاقتصاد ككل، أو على مستوى القطاعات. كذلك الحال بالنسبة إلى متغيرات الميزان التجاري، كالصادرات والواردات. أما بخصوص بيانات الائتمان المصرفي، والمتعلقة بقيمة القروض المقدمة لكل من القطاعين العام والخاص، ما بين أعوام 1996 و2014، فقد تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية. كذلك الحال بالنسبة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية السنوية حسب النشاط الاقتصادي (صناعة، خدمات، إنشاءات، تجارة، ومواصلات).

---

<sup>4</sup> تم استخدام التكوين الرأسمالي الثابت كمؤشر على حجم رأس المال في فلسطين.



## 5- تقدير النموذج والفحوصات الأولية

حسب الاقتصاد الكلي، فإن النظرية الاقتصادية تشير في الغالب إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة انحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن مما يضمن تحقق العلاقة أو الارتباط في المدى الطويل.

تصطدم دراسة العلاقة التوازنية في المدى الطويل بمشكلة عدم الاستقرار الموجود في أغلب السلاسل الزمنية، واستقرار السلاسل الزمنية، يتطلب تذبذب مشاهدات السلسلة الزمنية بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين، أي أن المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن. يؤدي عدم استقرار السلاسل الزمنية في الكثير من الأحيان، إلى انحدار زائف بين المتغيرات الاقتصادية (Granger and Newbold, 1974)، أي أن المتغيرات تفقد جزءاً كبيراً من المعلومات المرتبطة بسلوكها في المدى الطويل، ذلك على الرغم من عودة المتغيرات إلى الاستقرار بفعل عامل المفاضلة. فعلى سبيل المثال قام (Granger and Newbold, 1974) بتوليد سلاسل عشوائية، ثم قام بإجراء تحليل الانحدار بين سلسلتين، حيث توصل إلى رفض الفرضية الصفرية للمعالم المقدرة، وبصورة متكررة جداً، على الرغم من أن المتغيرات في معادلة الانحدار كانت مستقلة، كما أن هناك ارتباطاً ذاتياً موجباً وقوياً للباقي (الخطأ) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات، إلا أن تلك العلاقة ربما تكون زائفة.

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير الانحدار بين متغيرات السلاسل الزمنية غير المستقرة، يؤدي إلى علاقة زائفة بين هذه المتغيرات (Lim and McAleer, 2001)، لذلك يستخدم اختبار التكامل المشترك (co-integration test) والذي يتيح دراسة العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، مما يسمح بتقدير العلاقة الصحيحة بين المتغيرات، والتخلص من مشكلة الانحدار الزائف بين المتغيرات. يعتبر اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) من أكثر الاختبارات شيوعاً، خاصة في السلاسل الزمنية القصيرة، حيث يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك.

بالنسبة إلى هذه الدراسة، والتي تدرس العلاقة ما بين التطور في الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي، فإننا سنستخدم اختبار جذر الوحدة (unit root test) وذلك بهدف اختبار درجة الاستقرارية (stationary) لمتغيرات السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات، حيث يعتبر المتغير متكاملًا من الدرجة d إذا أمكن جعله ساكنًا أو مستقرًا بعد أخذ d من الفروق، أي أن:

$$y_t \sim I(1) \text{ إذا كان } \Delta y_t \sim I(0).$$

على الرغم من تعدد اختبارات الوحدة، إلا أننا سنستخدم بشكل خاص اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (Dickey and Fuller, 1979) والذي يعتبر الأكثر كفاءة بين الاختبارات، والذي يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ. فيما يلي وصف مختصر لاختبار جذر الوحدة لديكي - فولر:

$$\Delta Y_t = B_0 + \delta Y_{t-1} + U_t$$

حيث تشير ( $\Delta$ ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية ( $y_t$ )، ويتم اختبار فرض العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة ( $\delta = 0$ ) أي بوجود جذر وحدة في السلسلة، بمعنى أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل ( $H_1: \delta < 0$ ) أي سكون السلسلة، وإذا كانت ( $\delta$ ) معنوية وأقل من الصفر ( $\delta < 0$ ) فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (unit root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (Stationary). في حال كان حد الخطأ (ut) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، فإن معادلة جذر الوحدة تصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطن لتصبح كالآتي:

$$\Delta Y_t = B_0 + B_1 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum \Delta Y_{t-i} + U_t$$

وهذا ما يوصف باختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)، أي أن حد الخطأ (ut) يصبح غير مرتبط ذاتياً.

الجدول 3 يظهر النتائج الإحصائية والقيم الحرجة عند 5% لاختبار ديكي - فولر الموسع عند المستوى وعند المستوى الأول، حيث إن فرضية العدم تدعي وجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) لكل متغير من المتغيرات. من الواضح أن جميع متغيرات الدراسة

بصيغة اللوغاريتم الطبيعي سواء المتعلقة بالائتمان (الائتمان المقدم للقطاع الخاص، الائتمان المقدم للقطاع العام، إجمالي الائتمان) أو المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأيدي العاملة، نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) غير مستقرة عند المستوى وتحتوي جذراً وحدوياً حيث تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود تكامل من الدرجة الأولى لجميع المتغيرات. وعند استخدام نفس الفحص عند الفرق الأول، تبين رفض الفرضية الصفرية، بوجود تكامل من الدرجة الثانية، أي أن المتغيرات تعاني من عدم استقرار، فقط عند المستوى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ . وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

من أجل تحليل العلاقة ما بين التسهيلات الائتمانية والتنمية الاقتصادية، سيتم استخدام منهجيتين منفصلتين. الأولى تعتمد بشكل أساسي على أن المتغيرات ساكنة عند المستوى  $I(0)$  أي متكاملة من الدرجة صفر، وهنا سنستخدم بشكل بسيط طريقة المربعات الصغرى، أما الثانية فتعتمد على أن المتغيرات غير ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  وهنا سنستخدم مجموعة من الاختبارات والأدوات القياسية كاختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

#### 5-1 طريقة المربعات الصغرى لاختبار الانحدار المتعدد بين المتغيرات

من أجل التخلص من مشكلة عدم السكون أو عدم الثبات، تم حساب مستوى النمو لكل متغير من متغيرات النموذج، وبإجراء اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة، فإننا نلاحظ أن جميع المتغيرات أصبحت ساكنة عند المستوى، أي متكاملة من الدرجة صفر  $I(0)$  (انظر إلى الجدول 4). لذلك سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى، والتي تعد الأكثر ملاءمة في حالة وجود استقرار أو سكون للبيانات، مع الأخذ بعين الاعتبار، عدم وجود مشاكل أخرى في البيانات مثل الارتباط الذاتي، التوزيع غير الطبيعي للخطأ، وعدم تجانس تباين الخطأ، الخ.

الجدول 5 يظهر نتيجة التحليل باستخدام طريقة المربعات الصغرى، للعلاقة ما بين النمو في التسهيلات المصرفية على النمو الاقتصادي، مع العلم أنه تم إجراء تحليل منفصل للعلاقة، لكل نوع من التسهيلات المصرفية (التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص، التسهيلات المقدمة للقطاع العام، إجمالي الودائع). يحتوي الجدول على ثلاث نماذج قياسية تختلف فيما بينها فقط بالمؤشر الذي يقيس التطور في القطاع المصرفي أو النمو في التسهيلات الائتمانية، حيث تظهر النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً للنمو في (الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي) على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ معامل المرونة 0.245 أي أن كل 1% نمو في الائتمان يؤدي إلى 0.245% نمو في الناتج المحلي الإجمالي. بينما لا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى للنمو في (الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي) على النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

بالنسبة إلى النمو في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي كمؤشر آخر للتطور في القطاع المصرفي، فإنه لا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى على النمو الاقتصادي، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى أنه ليس جميع الودائع تقدم على هيئة تسهيلات ائتمانية، ففي عام 2014 بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع بنسبه 54.8% فقط. هذا يتطلب من البنوك زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية من الودائع لديها وخاصة تلك المقدمة إلى القطاع الخاص.

أما بخصوص المتغيرات الأخرى، فإننا نلاحظ أن هناك علاقة إيجابية للنمو في الأيدي العاملة على النمو في الناتج المحلي الحقيقي في النماذج الأربعة، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية وعدد كبير من الدراسات، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي تؤكد على أن نمو الأيدي العاملة مؤشر على نمو القطاع الاستثماري وبالتالي عمليات الإنتاج.

أما فيما يخص النمو في نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي، فإنه لا يوجد أي تأثير ذي دلالة إحصائية في النماذج الثلاثة الأولى على النمو الاقتصادي، حتى في النموذج الرابع، والذي يقيس العلاقة ما بين النمو في الودائع والنمو الاقتصادي، فإن معامل النمو في رأس المال دالاً إحصائياً فقط عند 10% مما يدل على علاقة ضعيفة مع النمو الاقتصادي.

## 5-2 اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي أصبح لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية المبنية على سلاسل زمنية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طرق تحليل غير تقليدية بعيداً عن اختبار المربعات الصغرى، والتي تعتمد بشكل أساسي على اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) ومعامل تصحيح الخطأ (vector error correction model). كما سنستخدم اختبار جرانجر للسببية من أجل تحليل اتجاه العلاقة بين النمو في التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي.

### 1. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test)

كما ذكرنا سابقاً، فإنه في حالة تبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فإن طريقة المربعات الصغرى تصحح غير ملائمة لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، وذلك لأن مثل هذا النوع من الاختبارات بين المتغيرات غير المستقرة يؤدي إلى علاقة زائفة. وفي ضوء ذلك يشير (Engle and Granger 1987) إلى أنه في حال أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، أي ساكنة عند الفرق الأول، فقد يكون هناك علاقة تكاملية فيما بينها، أي أن هناك علاقة خطية ساكنة وطويلة الأجل بينها، لذلك يستخدم تحليل التكامل المشترك من أجل التوصل إلى العلاقة الحقيقية بين متغيرين أو أكثر، من خلال البحث عن متجه التكامل بينهما. إن عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات يشير إلى أنها ستتحرك باتجاهات مختلفة، ولا ضمانة لوجود توازن فيما بينها.

يتفوق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen: 1988, 1991; Johansen and Juselius, 1990) على الاختبارات الأخرى، كاختبار انجل وجرانجر، واختبار دارين واتسون، خاصة عند وجود عينات صغيرة الحجم وفي حال وجود أكثر من متغيرين. إن من أهم مزايا اختبار جوهانسون قدرته على الكشف إذا ما كان هناك تكامل مشترك فريد، أي أن التكامل المشترك هو نتيجة انحدار المتغيرات التابعة على المتغير المستقل.



يوجد هناك اختباران إحصائيان من أجل تحديد إمكانية وجود تكامل مشترك، وعدد متجهات التكامل المشترك. الأول: اختبار الأثر (Trace-test) حيث إن الفرضية الصفرية تفحص إذا كان عدد متجهات التكامل المشترك أقل من أو يساوي عدداً معيناً ( $r \leq ?$ )، فإذا كانت  $\lambda_{\text{trace}}$  اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، نقبل الفرضية الصفرية بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأقل، وبالتالي قبول وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل. الثاني: اختبار المتجهات الكامنة العظمى (Maximal eigenvectors)، حيث إن الفرضية الصفرية تشير إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو أقل من عدد معين ( $r$ ).

يتطلب اختبار جوهانسون للتباين المشترك تحديد:

✧ درجة التكامل للمتغيرات

من أجل الحصول على نتائج ذات مغزى من اختبار جوهانسون، يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة واحد (1) I.

✧ إختيار عدد مدد التباطؤ الزمني (selection the lag length)

من أجل الحصول على أفضل العلاقات السببية، يتطلب اختبار جوهانسون حساب عدد مدد التباطؤ الزمني بين المتغيرات، والتي يتم الحصول عليها باستخدام نموذج الاختبار الذاتي غير المقيد للمتجه (unrestricted VAR) على برنامج (Eviews8)، حيث يتم اختيار قيمة التباطؤ الزمني عند أقل قيمة لمقياس (Akaike (AIC)، Schwarz(SC)، أو Hannan-Quinn(HQ). يعتبر مقياس Akaike الأكثر شيوعاً واستخداماً لمثل هذا النوع من الاختبارات خاصة في حال صغر حجم العينة لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

باستخدام نموذج الاختبار الذاتي للمتجه للتعرف على التفاعلات الزمنية بين المتغيرات المستخدمة، فإن متغيرات الدراسة جميعها تعامل على أنها متغيرات داخلية (endogenous variables)، لذلك لا يوجد في نموذج الدراسة متغيرات خارجية (Exogenous Variable)

2. نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM "vector error correction model")  
إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (Vector Autoregressive Model (VAR)) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن.

يعرف أنجل وجرانجر معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن في فترة زمنية معينة والتي صحت في الفترة الزمنية اللاحقة. يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على أن هناك علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والتي من خلالها تتحدد القيمة التوازنية للنتائج المحلي في إطار محدداته. إلا أن هذه العلاقة التوازنية من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ الناتج المحلي قيماً مختلفة عن قيمته التوازنية، لذلك يتم تصحيح أو تعديل خطأ التوازن (الفرق بين القيمة التوازنية والقيمة الحقيقية) أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ومن هنا جاءت تسمية النموذج بنموذج تصحيح الخطأ (Luke, 2004). تتميز طريقة تصحيح معامل الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة أجل وجرانجر وطريقة جوهانسون، بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى علاقة في المدى البعيد وأخرى في المدى القصير، بالإضافة إلى فصل معامل حد تصحيح الخطأ. كما أنه يتميز بخواص أفضل في العينات الصغيرة كما هو الحال في هذه الدراسة.

يشير Engle and Granger (1987) إلى أنه في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يوجد هناك علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، لذلك من الضرورة استخدام فحص جرانجر للسببية متضمناً متجه تصحيح الخطأ المتباطئ لفترة زمنية واحدة (-lagged error correction term(ECT<sub>t-1</sub>)) بدلاً من استخدام فحص جرانجر التقليدي للسببية الذي قد يكون مضللاً في مثل هذه الحالة. في المدى الطويل، يتم الكشف عن هذه العلاقة السببية من خلال معنوية معامل الخطأ التصحيحي ("ECT" error correction term). أما في المدى القصير فيتم الكشف عن العلاقة السببية من خلال فحص المعنوية المشتركة (joint significance)

لمعاملات المتغيرات عند الارتباطات الزمنية التي تم تحديدها سابقاً والذي يسمى اختبار F لمتغيرات الفروق المتباطئة (lagged differences).

إن الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ تعني أن هناك اختلالاً في التوازن الموجب، مما يتطلب وجود آلية لحدوث تعديلات قصيرة، أي انخفاضاً في الخطأ للعودة للتوازن في المدى الطويل، أو بمعنى آخر فإن ذلك يعني أن قيمة المتغير في الفترة السابقة أعلى من مستوى التوازن، ولذلك فإن قيمة هذا المتغير تبدأ في الانخفاض في الفترة التالية، وذلك لتصحيح الخطأ والعودة إلى التوازن طويل الأجل. حيث إن سرعة التعديلات (speed of adjustment) تقاس بقيمة معامل تصحيح الخطأ. و يتطلب استخدام نموذج تصحيح الخطأ أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وأن يكون هناك تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، وهذا ما تم التوصل إليه في الجزئين السابقين، حيث إن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وكذلك وجود معادلتين للتكامل المشترك بين المتغيرات.

يفترض نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على وجود نوعين من العلاقات بين الدخل الحقيقي كمتغير تابع والمتغيرات التفسيرية أو المحددات.

- 1- علاقة توازنه على المدى الطويل، وتقاس هذه العلاقة بمقياس مستوى متغيرات النموذج.
- 2- علاقة قصيرة المدى، وهي تمثل العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين الدخل الحقيقي ومحدداته في كل فترة زمنية، ويتم قياسها من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ في دراستنا هذه، يحتوي على أربعة متغيرات، وهي الناتج المحلي كمتغير تابع والأيدي العاملة، رأس المال وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص كمتغيرات مستقلة. لذلك من المتوقع أن يكون لدينا أربعة معادلات، بحيث سيظهر كل متغير من المتغيرات السابقة كمتغير تابع (endogenous variable) أي أنه يظهر كمتغير تابع تتحدد قيمته بقيم المتغير نفسه في فترات زمنية سابقة وأيضاً القيم المتباطئة للمتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى متجه تصحيح الخطأ في فترة زمنية سابقة.

5-2-1 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنتاج المحلي

كما ذكرنا في القسم (4-1) فإننا سنستخدم عدة مؤشرات للتسهيلات الائتمانية، وذلك من أجل الوصول إلى المؤشر الأكثر كفاءة بينهما في التأثير على النمو الاقتصادي. لذا سنبدأ باختبار إمكانية وجود علاقة تكاملية ما بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنتاج المحلي الحقيقي.

يتطلب اختبار جوهانسون للتباين المشترك، أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما تشير إليه نتيجة اختبار ديكي- فولر الموسع في الجدول رقم 3، حيث إن جميع المتغيرات (النتاج المحلي، التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، الأيدي العاملة ورأس المال) متكاملة من الدرجة واحد (1) I. أما بخصوص عدد مدد التباطؤ الزمني، فإن الجدول 6 يشير إلى أن أفضل علاقة تكاملية بين المتغيرات يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني، وذلك باستخدام مقياس (AIC) Akaike.

إن نتائج فحص جوهانسون في الجدول 7، تشير إلى وجود معادلتين أو متجهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، ورأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص عند مستوى دلالة 5% باستخدام فحص الأثر، بينما أكدت وجود معادلة أو متجه واحد للتكامل بينهما باستخدام فحص المتجهات الكامنة العظمى (maximum eigenvalue) عند مستوى دلالة أيضاً 5%. وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون هناك توليفة خطية ساكنة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي ومحدداته.

ويمكن كتابة معادلة المتجه التكاملية الذي تم الحصول عليه من اختبار التكامل المشترك على الشكل الآتي:

$$LY_t = -1.354LL_t - 0.83LK_t + 0.44LP_t$$

S.E (0.10) (0.039) (0.078)

حيث إن  $LY =$  اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الحقيقي،  $LL =$  اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيدي العاملة  $LK =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة راس المال إلى الناتج المحلي الحقيقي،  $LP =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الحقيقي.

تمثل هذه المعادلة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي كمتغير تابع ومحدداته، والتي تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً على طول السلسلة الزمنية. إن كل معامل من معاملات المتغيرات التابعة، يشير إلى مرونة الناتج المحلي في المدى الطويل.

أما عن حجم تأثير الائتمان المقدم للقطاع الخاص على الناتج المحلي، فإن معادلة التكامل المشترك في الأعلى تشير إلى أن 1% ارتفاعاً في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، يؤدي إلى نمو الاقتصاد بنسبة 0.44%. وهذا يدل على الأثر الإيجابي للإقراض على كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي. إن هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه King and Levine (1993) وهو أن الدول التي تتمتع في البداية بنمو متواصل في القطاع المصرفي، ينمو بعد ذلك اقتصادها خلال السنوات الثلاثين اللاحقة.

كما ذكرنا سابقاً، فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (Vector Autoregressive Model (VAR)) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفة إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن.

تظهر النتائج في الجدول 8، نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الأربعة. من الملاحظ أنه يوجد هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا ما تشير إليه معنوية الدالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ ( $ECT_{t-1}$ ) في المعادلة الأولى، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصل إليها كل من (Ndubuisi and Okorontah, 2014)، و (Ndloru, 2013).

أما بخصوص سرعة التعديلات والعودة إلى التوازن في المدى الطويل، فتساوي 0.45، أي أن 45% من الاختلال في التوازن الموجب في الفترة السابقة، يتم تعديله سنوياً للعودة إلى التوازن في المدى الطويل. إن الإشارة السالبة لمعامل التصحيح، تعني أن قيمة الناتج المحلي أعلى من مستوى التوازن، لذلك فإن قيمة هذا المتغير تبدأ بالانخفاض في الفترة الزمنية اللاحقة.

## 2-2-5 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين الائتمان المقدم للقطاع العام والناتج المحلي

بخصوص العلاقة ما بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام والنمو الاقتصادي، فإن الجدول 3 الذي يتضمن اختبار ديكي - فولر، يشير أولاً إلى أن المتغير الخاص بنسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام إلى الناتج المحلي متكاملة من الدرجة واحد (I(1). بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى في النموذج التي هي أيضاً متكاملة من الدرجة الأولى كما ذكرنا سابقاً، والذي بالتالي يحقق شرط استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك. ثانياً، بخصوص عدد مدد التباطؤ الزمني، فإن الجدول 9 يشير إلى أن أفضل علاقة تكاملية بين المتغيرات يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني، وذلك باستخدام مقياس Akaike (AIC).

إن نتائج فحص جوهانسون في الجدول 10، تشير إلى وجود معادلة أو متجه واحد للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام عند مستوى دلالة 5% باستخدام كل من فحص الأثر وفحص المتجهات الكامنة العظمى. هذا يعني أنه من الممكن أن تكون هناك توليفة خطية ساكنة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي ومحدداته.

ويمكن كتابة معادلة المتجه التكاملية الأول الذي تم الحصول عليه على الشكل الآتي:

$$LY_t = -1.16LL_t - 0.44LK_t + 0.07LPu_t$$

S.E (0.04) (0.02) (0.096)

حيث إن  $LY =$  اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الحقيقي،  $LL =$  اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيدي العاملة  $LK =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الحقيقي،  $LPu =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام من الناتج المحلي الحقيقي.

تمثل هذه المعادلة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي كمتغير تابع ومحدداته والتي تؤكد على علاقة توازنية طويلة الأجل بينهم، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً على طول السلسلة الزمنية. إن كل معامل من معاملات المتغيرات التابعة يشير إلى مرونة الناتج المحلي في المدى الطويل.

تشير المعادلة السابقة إلى أن معامل مرونة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، مما يؤكد على عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التسهيلات الائتمانية للقطاع العام والنمو الاقتصادي. وهذا أيضاً ما تؤكد عليه نتيجة تحليل الانحدار للمتغيرات عن مستوى النمو في الجدول رقم 5.

تظهر النتائج في الجدول 11 نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الأربعة. من الملاحظ أنه لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا ما تشير إليه عدم معنوية الدالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ ( $ECT_{t-1}$ ) في المعادلة الأولى.

### 5-2-3 اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح متجه الخطأ في حالة العلاقة ما بين إجمالي الودائع والناتج المحلي

بخصوص العلاقة ما بين الودائع كمؤشر لتطور ونمو القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، فإنه أولاً، الجدول 3 الذي يتضمن اختبار ديكي- فولر، يشير إلى أن المتغير الخاص بنسبة التسهيلات الائتمانية الكلية إلى الناتج المحلي متكاملة من الدرجة واحد  $I(1)$ ، بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى في النموذج التي هي أيضاً متكاملة من الدرجة الأولى كما ذكرنا سابقاً، والذي بالتالي يحقق شرط استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك. ثانياً، بخصوص عدد

مدد التباطؤ الزمني، فإن الجدول 12 يشير إلى أن أفضل علاقة تكاملية بين المتغيرات يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني وذلك باستخدام مقياس Akaike (AIC).

بخصوص نتائج اختبار جوهانسون في الجدول 13، تشير إلى وجود معادلة أو متجه واحد للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، والودائع عند مستوى دلالة 5% باستخدام كل من فحص الأثر وفحص المتجهات الكامنة العظمى عند مستوى دلالة أيضاً 5%. هذا يعني أنه من الممكن أن يكون هناك توليفة خطية ساكنة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي ومحدداته.

ويمكن كتابة معادلة المتجه التكاملي الأول الذي تم الحصول عليه على الشكل الآتي:

$$LY_t = -3.63LL_t - 3.85LK_t - 0.3Ldeposits_t$$

S.E (0.48) (0.47) (0.20)

حيث إن  $LY =$  اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الحقيقي،  $LL =$  اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيدي العاملة  $LK =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الحقيقي،  $Ldeposits =$  اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الودائع من الناتج المحلي الحقيقي.

تشير المعادلة السابقة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل بين الودائع والنمو الاقتصادي، وهذا أيضاً ما تؤكد عليه نتيجة تحليل الانحدار للمتغيرات عن مستوى النمو في الجدول رقم 5.

أما بخصوص نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الأربعة في الجدول 14، فهي بكل وضوح تشير إلى أنه لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطور في الودائع والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا ما تشير إليه عدم معنوية الدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ ( $ECT_{t-1}$ ) في المعادلة الأولى. كذلك الحال بالنسبة إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية في المعادلة الرابعة.



### 3-5 العلاقة السببية في المدى القصير والطويل

يشير Freedman (1997) إلى أن تحليل الانحدار يوفر طرقاً مفيدة في تلخيص البيانات وعمل التنبؤات اللازمة، ولكنه غير قادر لوحده على اكتشاف العلاقة السببية واتجاهها، لذلك سنستخدم فحص السببية من أجل معرفة قوة واتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

يشير جرانجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر، يعني وجود علاقة سببية بينها في اتجاه واحد على الأقل. إن وجود علاقة سببية من السلسلة الزمنية (X) إلى السلسلة الزمنية (Y) يعني أن (X) تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة (Y)، بمعنى آخر أن (X) يسبب (Y) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (X) له قدرة تنبؤية إضافية أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (Y) نفسه، ويتم فحص ذلك من خلال إدراج قيم المتغير التابع نفسه والمتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

كما ذكرنا سابقاً، لذلك يعتبر فحص جرانجر للسببية (Granger, 1969) من أشهر الأدوات الإحصائية المستخدمة في استقصاء العلاقة السببية المتبادلة بين المتغيرات الإحصائية في بيانات السلاسل الزمنية، حيث يعتمد على تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) ثنائي الاتجاه كما الآتي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^n a_i * \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^n h_i * \Delta X_{t-i} + U_t$$
$$\Delta X_t = \sum_{i=1}^n \beta_i * \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^n d_i * \Delta Y_{t-i} + U_t$$

حيث تمثل:

$\Delta Y_t$ : التفاضل أو الفرق الأول للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

$\Delta X_t$ : التفاضل أو الفرق الأول للمتغير المستقل (التسهيلات المصرفية).

n: عدد التأخيرات الزمنية

لاختبار العلاقة السببية، سوف نستخدم الفرضيتين الآتيتين:

$H_0: h_i=0$  أي أنه لا يوجد علاقة سببية من التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$H_0: d_i=0$  أي أنه لا يوجد علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى التسهيلات الائتمانية.

في حال كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى بحيث لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بينها، يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها باستخدام اختبار  $F$  في حالة فحص السببية الثنائي لجرانجر (pairwise Granger causality test) أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل  $F$  مع القيمة الحرجة، وكالعادة ترفض الفرضية الصفرية عن وجود علاقة سببية من متغير  $(X)$  إلى متغير  $(Y)$  إذا كانت قيمة  $F$  المحسوبة أكبر من قيمة  $F$  الحرجة.

أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة  $I(1)$ ، فيتم فحص السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VEC Granger Causality/Block Exogeneity) (Wald Tests)، أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل  $\chi^2$  مع القيمة الحرجة، وكالعادة ترفض الفرضية الصفرية وجود علاقة سببية من متغير  $(X)$  إلى متغير  $(Y)$  إذا كانت قيمة  $\chi^2$  المحسوبة أكبر من قيمة  $\chi^2$  الحرجة.

إن ثبات السلاسل الزمنية أو استخدامها بصيغتها المستقرة يعتبر متطلباً رئيساً لإجراء اختبار السببية لجرانجر وذلك لتجنب الحصول على انحدار مزيف بين السلاسل الزمنية.

### 5-3-1 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين تطور الائتمان المصرفي في القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ. بما أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة يعني أن هناك ثلاثة احتمالات للعلاقة السببية: إما أن تكون من الائتمان المصرفي باتجاه النمو

الاقتصادي، من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي، أو بكلا الاتجاهين أي من النمو الاقتصادي للائتمان المصرفي، ومن الائتمان المصرفي إلى النمو الاقتصادي.

إن العلاقة السببية في المدى الطويل يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ، يعني أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع. أما في المدى القصير، فيمكن تحديد العلاقات السببية من خلال اختبار "Wald" لمتغيرات فروق التباطؤ (Lagged differences)، والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول 15 يظهر معنوية معامل تصحيح الخطأ في حالة الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، أي أن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والناتج المحلي الحقيقي، مما يشير إلى أن تطور القطاع المصرفي والنمو في التسهيلات الائتمانية يسبب النمو في الناتج المحلي الحقيقي على المدى الطويل. بينما لم يكن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من النمو الاقتصادي إلى النمو في القطاع المصرفي، وهذا ربما يفسر بأن مستوى النمو الاقتصادي في فلسطين غير كافٍ ليحفز النمو في القطاع المصرفي. هذه النتيجة في المدى الطويل تتطابق مع وجهة النظر التي تتبنى جانب العرض "supply-leading view"، أي أن تنمية القطاع المالي تلعب دور قيادة - العرض (supply-leading) من خلال دورها في تنمية الاقتصاد الإجمالي.

أما في المدى القصير، فتشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول 15 إلى أن مؤشر التطور في القطاع المالي ضعيف التأثير وليس ذا دلالة إحصائية لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث تم قبول الفرضية الصفرية (H0: LPrivCr does not ganger cause LY) بعدم وجود علاقة سببية من التطور في التسهيلات الائتمانية إلى النمو في الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يتطابق مع ما توصل إليه (Nasir, 2014)، و (Simwaka, 2012). لكن العلاقة السببية كانت من النمو الاقتصادي إلى التطور في القطاع المالي، أي أن النمو الاقتصادي في فلسطين يعتبر ضرورياً جداً من أجل تطور القطاع المصرفي في المدى القصير، وهذا يدعم نظرية تبعية الطلب (demand-following view) فيما يخص العلاقة بين تطور القطاع

المصرفي والنمو الاقتصادي حيث إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية أما من أجل إيداع المدخرات أو الطلب على القروض من أجل الاستثمار.

إن عدم وجود علاقة سببية من نمو التسهيلات المصرفية إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير يعود بالدرجة الأساسية إلى عدم استغلال التسهيلات الائتمانية في المدى القصير من أجل تطوير الاقتصاد، عدم وجود خطط اقتصادية في المدى القصير مبنية على التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك، حادثة القطاع المصرفي في فلسطين والنمو البطيء له يجعل من قياس الأثر الاقتصادي لهذا القطاع في المدى القصير عملية صعبة أو أن التسهيلات الائتمانية المقدمة لا تساهم بالقدر المطلوب في تحفيز النمو في المدى القصير خاصة أن جزءاً كبيراً منها يذهب إلى شراء السلع الاستهلاكية كالسيارات والتي يتم استيرادها في الغالب من الخارج مما يشكل عاملاً سلبياً على النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، حتى في حالة كون الائتمان موجهاً إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، إلا أن أثره على النمو الاقتصادي يعتمد على متغيرات أخرى ك رأس المال البشري والسياسات العامة، لذلك عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير من الائتمان المصرفي إلى النمو الاقتصادي ربما يشير إلى أن الإجراءات والسياسات الحكومية غير فعالة على المدى القصير، وأن هناك عدم كفاءة في العناصر البشرية والجانب المتعلق بالإدارة والتنظيم. كما أن الأوضاع السياسية تجعل من أثر التسهيلات الائتمانية في النمو الاقتصادي في المدى القصير غير ذي دلالة احصائية.

إن النتائج التي توصلنا إليها تدعم بشكل كبير فرضية أن التطور المالي المتمثل بنسبة الإقراض إلى القطاع الخاص تقود عملية نمو الاقتصاد في المدى الطويل، ولكن ليس في المدى القصير، وتتشابه مع العديد من النتائج التي تم التوصل إليها في دراسات سابقة خاصة في الدول النامية مثل دراسة (Loayza and Ranciere, 2006) على عينة من مجموعة من الدول ودراسة (Ben Jedidia et al., 2014) عن تونس، حيث إنه يوجد علاقة سببية في المدى الطويل من التطور في القطاع المالية إلى النمو الاقتصادي بينما العلاقة السببية عكسية في المدى القصير أي من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي. وذلك يعود بشكل أساسي إلى ضعف تأثير السياسات المالية (financial fragility) في المدى القصير. في دراسة (Xu, 2000) وجد أن التأثير السلبي المترافق للتطور المالي على النمو الاقتصادي في

16 دولة من بين 41 دولة نامية، تحول إلى تأثير تراكمي إيجابي في المدى الطويل. هذا يدل على أن تأثير الإقراض على النمو يتشكل عبر الوقت خاصة في حال ضعف النظام الإنتاجي وعدم الاستقرار الاقتصادي. لذلك الإصلاحات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد يجب أن تشمل ليس فقط المدى الطويل بل المدى القصير أيضاً.

أما بخصوص المتغيرات الأخرى، فمعامل تصحيح الخطأ في الجدول 15 يظهر أيضاً أنه يوجد هناك علاقة سببية في المدى الطويل بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وكل من الأيدي العاملة ونسبة رأس المال على الناتج المحلي. أي أن النمو في التسهيلات الائتمانية في المدى الطويل يسبب زيادة الطلب على عنصر رأس المال وعلى الأيدي العاملة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة في المدى الطويل. أما في المدى القصير، فهناك علاقة سببية أيضاً بين التسهيلات الائتمانية والأيدي العاملة، أي ان هناك علاقة سببية غير مباشرة مع النمو الاقتصادي.

### 5-3-2 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

لقياس فعالية التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، سنستخدم فحص السببية لجرانجر لفحص إمكانية وجود علاقة سببية سواء باتجاه واحد أو اتجاهين.

الجدول 16 يتضمن فحص السببية في المدى القصير والمدى الطويل بين التطور في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام والنمو الاقتصادي. من الملاحظ أنه لا يوجد علاقة سببية ولا بأي اتجاه، بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام والناتج المحلي الإجمالي، سواء في المدى القصير أو الطويل، حيث إنه لا يوجد هناك مغزى لمعامل تصحيح الخطأ في حالة وجود كل من الناتج المحلي والتسهيلات الائتمانية للقطاع العام كمتغير تابع، كما انه تم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة سببية من الناتج المحلي إلى التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام (  $H_0: LY$  does not Granger cause )

H0: LPubCr does not ) ومن التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي (Granger cause LY). ولكن من ناحية أخرى، يشير الجدول 16 إلى وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية لتسهيلات القطاع العام على كل من العمالة ورأس المال أي ان هناك علاقة سببيه غير مباشرة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي.

إن هذا يدل على عدم فعالية التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام وعدم ارتباطها بخطة تطويرية للاقتصاد، سواء على المدى القصير أو الطويل، حيث إن الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام، تذهب لدعم الموازنة الحكومية ودفع رواتب الموظفين خاصة في حالة عدم التزام إسرائيل بدفع أموال المقاصة المحتجزة لديها للجانب الفلسطيني.

من النتائج المهمة التي تم التوصل إليها في المدى القصير، أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام إلى الأيدي العاملة. هذا يدل على أهمية هذه التسهيلات في التقليل من نسبة البطالة في المدى القصير خاصة العاملين في القطاع العام.

### 3-3-5 اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الودائع في البنوك، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

كما ذكرنا سابقاً، فإن الودائع تعتبر من المتغيرات التي تقيس التطور في القطاع المصرفي، ومن أجل دراسة مدى فعالية الودائع في تحفيز النمو الاقتصادي، سنستخدم أيضاً فحص جرانجر للسببية في المدى الطويل وال المدى القصير.

يتضح من الجدول 17 عدم وجود علاقة سببية ولا بأي اتجاه من الودائع إلى الناتج المحلي الحقيقي في المدى الطويل، حيث إنه لا يوجد هناك مغزى لمعامل تصحيح الخطأ في حالة وجود كل من الناتج المحلي والودائع كمتغير تابع. هذا من الممكن أن يفسر بأن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في البنوك الفلسطينية تعتبر منخفضة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغت النسبة حوالي 40% عام 2014، لذلك تتخفف فعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي.

أما في حالة المدى القصير، فقد وجد أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الودائع، حيث تم رفض الفرضية الصفرية (LY does not Granger cause Ldeposits) بعدم وجود علاقة سببية من الناتج المحلي باتجاه الودائع، أي أن النمو في الناتج المحلي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية من أجل توفير خدمة الادخار أو الإيداع. وهذا يدعم نظرية تبعية الطلب (demand-following view) فيما يخص العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

#### 4-5 الأثر غير المباشر لتطور الائتمان المصرفي على الميزان التجاري

كما ذكرنا سابقاً، فإن العديد من الدراسات اهتمت بقياس الأثر غير المباشر لتطور القطاع المصرفي ونمو التسهيلات الائتمانية، حيث إنه في الدول النامية ربما لا يظهر الأثر المباشر للتطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي مباشرة. لذلك سنحاول هنا دراسة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية وكل من الصادرات والواردات من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

إن تطبيق طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة ما بين النمو في القطاع المصرفي والنمو في الواردات والصادرات، يتطلب أن تكون جميع المتغيرات ثابتة أو مستقرة، أي متكاملة من الدرجة صفر  $I(0)$  عند المستوى. وهذا ما يشير إليه الجدول 18 والذي يظهر أن جميع المتغيرات بصيغة النمو مستقرة عند المستوى، أي تم رفض الفرضية الصفرية بوجود تكامل من الدرجة الأولى عند المستوى.

تشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول 19 إلى أن النمو في التسهيلات الائتمانية يؤثر إيجاباً على الواردات وبمعامل مرونة بلغ 0.33 أي أن 1% نمو في التسهيلات الائتمانية يؤدي إلى نمو الواردات بنسبة 0.33%، وذلك يؤكد على أن جزءاً كبيراً من التسهيلات الائتمانية يذهب لشراء السلع الاستهلاكية والتي يتم استيراد أغلبها من الخارج كالسيارات والأجهزة الكهربائية، الخ، والذي يتطابق مع ما توصلت إليه دراسة (أبو رجيلة وسروجي، 2013). إن هذه النتائج

ربما تفسر سبب عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين التسهيلات الائتمانية الكلية والنتائج المحلي الإجمالي، حيث إن النمو في الواردات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

من النتائج المهمة التي توصلنا إليها أيضاً، انه يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو في التسهيلات الائتمانية على النمو في الصادرات، حيث بلغ معامل المرونة 0.45 (انظر الجدول 20). هذا ربما يفسر بالنمو في التسهيلات الائتمانية للقطاعات الإنتاجية كقطاع الصناعة والتعدين حيث ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية من 152.7 مليون دولار عام 2008 إلى 303.7 مليون دولار عام 2011 و 257.2 مليون دولار عام 2014. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة وتصنيع الأغذية فمن 33.7 مليون دولار عام 2011 إلى 46.67 مليون دولار عام 2014 (انظر الجدول 2).

على الرغم من ذلك، فإن ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات (بلغت قيمة الواردات حوالي 4416 مليون دولار عام 2013 مقارنة بـ 1487 مليون دولار من الصادرات) يقل بشكل كبير من تأثير الائتمان على الناتج المحلي الحقيقي وهذا ما تؤكد عليه النتائج التي توصلنا إليها في انه لا يوجد علاقة سببية، لا على المدى القصير ولا الطويل بين التسهيلات الائتمانية الكلية والنتائج المحلي الإجمالي.

#### 5-5 العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي على مستوى النشاط الاقتصادي

من أجل دراسة فعالية التسهيلات الائتمانية على مستوى النشاط الاقتصادي، عملنا على توزيع الأنشطة الاقتصادية إلى خمسة أنشطة رئيسية: الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات. حيث سندرس تأثير النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة لكل قطاع على مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي أو بمعنى آخر النمو في إنتاجية القطاع.

إن اختبار درجة سكون أو ثبات البيانات الخاصة بالأيدي العاملة، رأس المال، التسهيلات الائتمانية، الإنتاج عند مستوى النمو لكل قطاع من القطاعات، أظهر أن جميع المتغيرات



الخاصة تتمتع بالسكون عند المستوى  $I(0)$ ، وذلك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة. إذا نظرنا إلى الجدول 21 فإننا نلاحظ انه تم رفض الفرضية الصفرية بوجود عدم ثبات في البيانات عند المستوى، وذلك لمتغيرات النمو في الإنتاج، والنمو في الأيدي العاملة، والنمو في نسبة رأس المال إلى الإنتاج، والنمو في حجم التسهيلات الائتمانية إلى الإنتاج، ولجميع القطاعات (الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات).

إن استقرار المتغيرات يمكننا من استخدام طريقة المربعات الصغرى والتي تعد الأكثر ملاءمة في هذه الحالة لدراسة العلاقة ما بين النمو في الإنتاج كمتغير تابع والنمو في التسهيلات الائتمانية، الأيدي العاملة، ورأس المال كمتغيرات مستقلة، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الارتباط الذاتي (autocorrelation)، عدم التجانس في تباين الخطأ (heteroscedasticity) وعدم التوزيع الطبيعي للخطأ. مع العلم أنه سيتم إجراء تحليل منفصل لكل قطاع من القطاعات.

تظهر نتائج التحليل للقطاعات الاقتصادية في الجدول 22، أنه لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو في التسهيلات الائتمانية على إنتاجية قطاعات الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات. هذا يدل على عدم فعالية نظام القروض المقدم من قبل البنوك في تحسين مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد، ذلك يعود ربما إلى أن جزءاً كبيراً من التسهيلات الائتمانية لهذه القطاعات يخصص لشراء السلع الوسيطة، والتي في أغلب الأحيان يتم استيرادها من الخارج، خاصة في قطاع الصناعة، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

أما التأثير الإيجابي الوحيد، فكان في قطاع الإنشاءات، وذلك يعود ربما إلى الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية في هذا القطاع، والتي بلغت حوالي 790 مليون دولار عام 2014، كما أنه من المتعارف عليه أن قطاع الإنشاءات في فلسطين يتمتع بنشاط قوي يتمثل في النمو الكبير في هذا القطاع، وزيادة الطلب على المنشآت خاصة السكنية خلال العقد الأخير.

أما بالنسبة إلى فحص السببية لجرانجر لقطاع الصناعة، فقد أظهر أيضاً انه لا توجد هناك علاقة سببية متبادلة بين نمو الائتمان ونمو الإنتاج لقطاع الصناعة، فأى منهما لا يسبب الأخرى (انظر إلى الجدول 23). إحدى النتائج غير المتوقعة التي تم التوصل إليها، وجود علاقة سببية من النمو في التسهيلات الائتمانية باتجاه النمو في الأيدي العاملة، أي أن نمو التسهيلات المصرفية أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة في هذا القطاع، وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الزيادة في الأيدي العاملة تسبب الزيادة في الإنتاج، إلا انه في هذا الجزء لم يثبت أن النمو في التسهيلات الائتمانية يسبب النمو في الإنتاج في قطاع الصناعة. هذا ربما يفسر بوجود بطالة مقنعة في قطاع الصناعة أو إلى أن اثر التسهيلات الائتمانية على نمو الإنتاج في قطاع الصناعة لا يظهر بشكل مباشر، بل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، وهذا يعتبر منطقياً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسية التي تمر فيها الأراضي الفلسطينية والتي أثرت سلباً على الإنتاج الصناعي.

أما في قطاع الإنشاءات، (الجدول 24)، فإنه يوجد هناك علاقة سببية فقط من النمو في الائتمان باتجاه النمو في الإنتاج، أي أن قيم التباطؤ الزمني للائتمان لها قدرة تنبؤية بالنسبة إلى النمو في الإنتاج في قطاع الإنشاءات، ولكن ليس العكس. لقد وجد أيضاً أن هناك علاقة سببية من النمو في رأس المال إلى النمو في الأيدي العاملة، أي أن النمو في رأس المال يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

الجدول 25 يظهر أن النمو في التسهيلات الائتمانية في قطاع التجارة يسبب نمو مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، وان السلاسل الزمنية للتسهيلات الائتمانية تحتوي على معلومات يمكن من خلالها تحسين التوقعات بالنسبة إلى الإنتاج في قطاع التجارة.

كما هو الحال في قطاع الصناعة، فلا يوجد هناك أي علاقة سببية متبادلة بين النمو في التسهيلات الائتمانية، والنمو في الإنتاج في قطاع الخدمات كما هو واضح في الجدول 26. أي منهما لا يسبب الآخر، أو بمعنى آخر لا يحتوي على معلومات تساهم في تحسين التنبؤ بالآخر.

أخيراً في قطاع النقل والمواصلات، يظهر الجدول 27 أن هناك علاقة سببية من النمو في التسهيلات الائتمانية إلى النمو في الإنتاج، أي أن نمو التسهيلات الائتمانية في قطاع المواصلات في فترات زمنية سابقة يسبب النمو في الإنتاج في فترات زمنية لاحقة.

## النتائج والتوصيات

حاولنا في هذه الدراسة اختبار مدى فعالية النظام المصرفي، من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من خلال اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات نمو النظام المصرفي، وبين مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ما بين 1996 و2014. بشكل محدد، حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية، أولاً: هل توجد هناك علاقة فيما بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع المصرفي على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة؟ ثانياً: ما طبيعة واتجاه العلاقة السببية (إن وجدت) بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع المصرفي؟ هل تطور القطاع المصرفي وعمليات الائتمان المصرفية تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي (supply-leading view)؟ أم أن النمو الاقتصادي هو الذي يسهم في تطوير القطاع المصرفي وتحفيز عمليات الائتمان فيه (demand-following view)؟ أم يوجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما؟

ولهذا الغرض، فقد تم القيام بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين حجم الائتمان المصرفي والنتائج المحلي، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون ومتجه تصحيح الخطأ المتباطئ لفترة زمنية واحدة، بالإضافة إلى فحص جرانجر للسببية من أجل فحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

وفيما يلي أبرز النتائج لتأثير تطور أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي التي تم التوصل إليها:

1. يوجد هناك تأثير إيجابي للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي. لا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل.
2. إن نتائج فحص السببية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى القصير ترسخ نتائج التحليل النظري فيما يتعلق بنظرية تبعية الطلب (demand-following view)، أي أن النمو الاقتصادي في فلسطين يعتبر

- ضرورياً جداً من أجل تطور القطاع المصرفي في المدى القصير، حيث إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية..
3. إن نتائج فحص السببية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ترسخ نتائج التحليل النظري فيما يتعلق بنظرية قيادة العرض (supply-leading)، أي إن نمو القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الكلي. وهو ما يدل على كفاءة سياسة الائتمان على المدى الطويل بحيث تساهم في دعم الأنشطة الاستثمارية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.
  4. إن نمو التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة في هذا القطاع.
  5. التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام تسبب التقليل من نسب البطالة في المدى القصير.
  6. لا يوجد هناك أي علاقة سببية متبادلة بين النمو في التسهيلات الائتمانية والنمو في الإنتاج في قطاع الخدمات.
  7. يوجد هناك علاقة سببية بين النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع المواصلات باتجاه النمو في الإنتاج، أي أن نمو التسهيلات الائتمانية في قطاع المواصلات في فترات زمنية سابقة يسبب النمو في الإنتاج في فترات زمنية لاحقة.
  8. نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة يخفض نسبة البطالة في هذا القطاع، إلا أن هذه الزيادة في الأيدي العاملة لم تكن فعالة، ولم تساهم في زيادة الإنتاج في هذا القطاع.
  9. يوجد هناك علاقة سببية من النمو في الائتمان باتجاه النمو في الإنتاج في قطاع الإنشاءات، أي أن الائتمان المصرفي لقطاع الإنشاءات في سنوات سابقة له قدرة تنبؤية بالنسبة للإنتاج، أو بمعنى آخر كلما زاد الائتمان المقدم الى قطاع الإنشاءات فأن إنتاجية هذا القطاع سترتفع لاحقاً.
  10. يوجد هناك علاقة إيجابية بين النمو في التسهيلات الائتمانية ونمو الواردات.
- كما أن هناك بعض الحقائق الخاصة بالقطاع المصرفي في فلسطين التي تم ذكرها في الدراسة والتي أثرتنا إعادة التذكير بها ضمن النتائج وهي تشمل:

1. ارتفع عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العامين الماضيين ليصل في عام 2014 إلى 17 بنكاً محلياً ووافداً، تنقسم إلى 258 فرعاً موزعة على الضفة الغربية والقطاع.
2. تضاعف حجم التسهيلات الائتمانية خلال السنوات الأخيرة، فبينما بلغ حجم التسهيلات الائتمانية 1829.9 مليون دولار عام 2008، ارتفع بعدها بشكل ملحوظ ليصل إلى 4895.9 مليون دولار عام 2014.
3. ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الحقيقي بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، من 34.7% عام 2007 إلى 65.7% في العام 2014.
4. بلغت حصة الضفة الغربية من التسهيلات الائتمانية حوالي 88% عام 2014، فيما بلغت حصة قطاع غزة نحو 12%.
5. تشكل القروض النسبة الأكبر من التسهيلات الائتمانية (نحو 78.7% من إجمالي التسهيلات المصرفية)، مقابل 20.8% حصة الجاري مدين، ونحو 0.4% لتأجير التمويلي.
6. سيطر الدولار على التسهيلات الائتمانية، حيث وصل حجم التسهيلات الائتمانية بهذه العملة إلى 2458.8 مليون دولار، تليها عملة الشقل بحجم 1373.1 مليون دولار، ثم تأتي عملة الدينار بحجم 461.2 مليون دولار.
7. حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص تضاعف بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة حيث ارتفع من 1,195.9 مليون دولار عام 2008 إلى 53656.1 مليون دولار عام 2014، أي بمقدار حوالي 3 أضعاف.
8. ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، من نحو 534.2 مليون دولار عام 2008 إلى 1239.8 مليون دولار عام 2014.
9. بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص عام 2014 حوالي 74.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما بلغت حصة القطاع العام 25.4%.

## التوصيات

أما فيما يتعلق بالتوصيات، فهذه مجموعة من التوصيات نقدمها لصانعي القرار سواء في البنوك، التي تعتبر المصدر الرئيس للائتمان، وسلطة النقد الجهة الرسمية المسؤولة عن تنظيم القطاع المصرفي، والقطاع الخاص أو القطاع الاستثماري، والحكومة بصفتها أحد الأطراف المستفيدة من التسهيلات الائتمانية:

1. التأكيد على أهمية الإجراءات الخاصة التي تتخذها سلطة النقد، لتحفيز التسهيلات الائتمانية من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي، خاصة عن طريق تخفيض سقف التوظيفات الخارجية بنسبة، لتحفيز البنوك على البحث عن فرص استثمار في السوق المحلية لتنشيط النمو الاقتصادي. كما أدى تأسيسها لمكتب المعلومات الائتمانية إلى تقليص مخاطر الائتمان بصورة فعالة، ويمكنها التأكد من جدارة الراغبين في الاقتراض.
2. إن وجود علاقة سببية في المدى الطويل للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي، يؤكد على فعالية الإجراءات المتبعة من سلطة النقد، والخاصة بتحرير القطاع المصرفي في فلسطين وتنظيمه.
3. إن وجود علاقة سببية طويلة الأجل من التسهيلات الائتمانية في القطاع الخاص باتجاه النمو الاقتصادي يؤكد على فعالية السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار على المدى الطويل، وهذا يتطلب من جميع الجهات ذات العلاقة (سلطة النقد، هيئة تشجيع الاستثمار، الخ) تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.. بحيث يكون الهدف من ذلك توجيه المستثمرين نحو الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الانتاجية ذات المردود على المدى الطويل وليس فقط التركيز على المشاريع التي تحقق عائد فوري او على المدى القصير.
4. قيام سلطة النقد بتحفيز البنوك على حسن توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأكثر قدرة على الاستدامة، والتي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل والتصدير، وذلك باستعمال قوى السوق مثل القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمناطق الجغرافية المهمشة. وأيضاً تحفيز البنوك على اتخاذ إجراءات تساهم في زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، وذلك من خلال تطوير

سياساتها تجاه الضمانات التي يقدمها العملاء، في ضوء التطور الكبير في توفر المعلومات عن المقترضين، ودراسة تقديم حوافز للتسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأكثر قدرة على الاستدامة، والتي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل والتصدير.

5. كما ان البنوك مطالبة باتخاذ إجراءات تحفيزية تستهدف شريحة ليست بسيطة من الجمهور والتي لا تتعامل مع القطاع المصرفي سواء من اجل الادخار او الحصول على تسهيلات ائتمانية. من هذه الاجراءات مثلا، زيادة الكثافة المصرفية خاصة خارج المدن الرئيسية، رفع سعر الفائدة على الودائع، نشر الوعي المصرفي وتقديم حوافز اضافية بشكل رئيسي من قبل البنوك الاسلامية والتي من شأنها دفع الناس على ايداع اموالهم في البنوك والاقبال على الاقتراض، خاصة ان جزءا ليس بسيطا من الذين لا يتعاملون مع البنوك يقومون بذلك من منطلق ديني.

6. إن عدم وجود علاقة سببية بين نمو التسهيلات الائتمانية على اتجاه النمو في الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والخدمات، يتطلب من الحكومة توجيه السياسات العامة من اجل توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لهذين القطاعين، وإزالة العقبات التي تحد من تطور فعالية الاستثمار فيهما، وتحدد من قدرتهما الإنتاجية والتصديرية، خاصة قطاع الصناعة، وذلك من اجل تحسين الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المقدمة لهما من البنوك، وهنا يجب أن لا نغفل التأثير السلبي والكبير للاحتلال الإسرائيلي في عرقلة تطور القطاع الصناعي من خلال التحكم في استيراد عناصر الإنتاج وتصدير السلع إلى الخارج، والحصار الاقتصادي الذي تفرضه على قطاع غزة منذ العام 2006.

7. في ما يخص الائتمان المقدم للقطاع العام، يجب أن تقوم الحكومة بتوجيه جزء منه نحو الاستثمار الحكومي المنتج، وإخضاع هذه المشاريع لمعايير العوائد الاقتصادية، إلى جانب الاهتمام بترشيد النفقات العامة والحد من التضخم في القطاع العام، بما في ذلك تخفيض فاتورة الرواتب والأجور، مما سيسمح بالاستفادة من الائتمان المصرفي في تمويل مشاريع عامة ذات مردود اقتصادي.

8. إن تسهيل الإجراءات الخاصة بالائتمان من قبل البنوك، يتطلب من الحكومة والجهات المشرعة زيادة فعالية المحاكم في التعامل مع القضايا المصرفية، وسن القوانين



والتشريعات الخاصة بضمان حقوق البنوك، وحل مشاكل القروض المتعثرة، وإن تطلب الأمر إنشاء محاكم خاصة بالقضايا المصرفية.

9. تعزيز دور السوق المالية الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز دائرة المشاركين فيه وزيادة ثقتهم من خلال إدخال إصلاحات وتحسينات على سوق فلسطين للأوراق المالية لتصبح لاعباً أساسياً في توفير وسائل تمويل بديلة للائتمان المصرفي، وتوزيع المخاطرة، كما أن القطاع المصرفي بإمكانه أن يساهم في تطوير قطاع الأوراق المالية لأن الدول التي بها قطاع بنكي متطور أيضاً تتمتع بقطاع متطور للأوراق المالية.

10. سن القوانين والتشريعات التي تدعم الدور الريادي للقطاع المصرفي، إذ إن الدول التي لديها قطاع مصرفي متطور تتمتع أيضاً بقطاع متطور للأوراق المالية.

## المراجع

- أبو ارجيلة، م. سروجي، ف (2013)، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، معهد ماس للأبحاث، رام الله.
- أبو معمر، ف.، (2002)، "دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة بين 1999-2000"، مجلة الجامعة الإسلامية -المجلد 10- العدد الأول، غزة - فلسطين).
- ارشيد، ع.، وجودة م.، (1999)، "إدارة الائتمان"، عمان: دار وائل للنشر.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014) مسح القوى العاملة في فلسطين، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (1996-2014).  
الخليل، ج.، (2004)، "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2014أ)، بيانات مصرفية، [www.pma.ps](http://www.pma.ps).
- سلطة النقد الفلسطينية، (2014ج)، مكتب التعليمات الائتمانية، [www.pma.ps](http://www.pma.ps).
- طنبور، خ.، (2001)، "دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية"، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان.
- عاشور، ي.، (2003)، "آفاق النظام المصرفي الفلسطيني"، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- عبادي، س.، (1997)، "خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، مركز البحوث والدراسات الفلسطيني، نابلس.
- قانون المصارف في فلسطين، قرار بقانون رقم (2) سنة 2002.
- قانون المصارف في فلسطين، قرار بقانون رقم (9) سنة 2010، المادة رقم (16)، (17).
- قانون سلطة النقد الفلسطينية، رقم (2) سنة 1997، المادة رقم (5).
- الموسوعة الفلسطينية (1990)، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.
- Abdelhafidh S., (2012). "Potential Financing Sources of Investment And Economic Growth in North African Countries: A Causality Analysis", Journal of Policy Modeling, in Press, Corrected Proof.

- Abu-Bader, S., and Abu-Qarn, A. S., (2008). "Financial Development and Economic Growth: The Egyptian Experience", *Journal of Policy Modeling* 30, 887-898
- Ang, J. B., (2009). "Financial Development and the FDI-Growth Nexus: The Malaysian Experience", *Applied Economics* 41(13), 1595-1601.
- Arcand, J. L., Berkes, E., and Panizza, U., (2012). "Too Much Finance?" IMF Working Paper 12/161.
- Arcand, J.L., Berkes, E. and Panizza, U. (2012), "Too much finance?", IMF working paper, 12/161
- Atindehou, R.B., Guyeie, J.P., and Amenounve. E.K., (2005). "Financial Intermediation and Economic Growth: Evidence from Western Africa", *Applied Financial Economics* 15, 777-790.
- Ayadi, R., (2013). "Financial Sector Development and Integration in The Southern and Eastern Mediterranean Towards a Long-Term Sustainable Transition", MEDPRO Policy Paper No. 7.
- Bagehot, W., (1873). "Lombard Street: A Description of the Money Market", Homewood, Illinois, United States: Irwin.
- Balioune-Lutz, (2008), "Financial Development and Income", *International Advances in Economic Research* 14, 422 — 432
- Ben Jedidia, K., Boujelbene, T., and Helali K., (2014). "Financial Development and Economic Growth: New Evidence from Tunisia", *Journal Of Policy Modeling*.
- Berthelemy, J.C., And Varoudakis, A., (1996). "Financial Development, Policy and Economic Growth, in: N. Hermes and R. Lensink(Eds.), *Financial Development and Economic Growth: Theory and Experiences from Developing Countries*", London: Routledge: 66-93.
- Blackburn, K. Bose, N., and Capasso, S., (2005). "Financial Development and Financial Choice And Growth", *Review of Development Economics* 9, 135-149.
- Bolbol, A.A., A. Fatheldinand Omran, M., (2005). "Financial Development, Structure, and Economic Growth: the Case of Egypt, 1974-2002", *Research in International Business and Finance*, Vol. 19, Pp. 171-194.
- Boulila, G., and M. Trabelsi (2004). The Causality Issue in the Finance and Growth Nexus: Empirical Evidence from Mena Countries. *Review of Middle-East Economics and Finance* 2(2): 123-38.
- Calderon, C., and Liu, L., (2003). "The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth", *Journal Of Development Economics* 72, 321-34.
- Cecchetti, S, and Kharroubi, E., (2012). "Reassessing the Impact of Finance On Growth", BIS Working Papers, No 381.
- Change, T., (2002). "Financial Development and Economic Growth in Mainland China: A Note on Testing Demand-Following or Supply-Leading Hypothesis", *Applied Economics Letters* 9(13), 869- 873.
- De Gregorio, J., and Guidotti, P., 1995. "Financial Development and Economic Growth", *World Development* 23, 433-448.

- Deltuvaite, V., and Sineviciene, L.,(2014). “Investigation of Relationship between Financial and Economic Development in The Eu Countries”, *Proceeding Economic And Finance*.
- Demetriades, P. O. and Hussein, K. A. (1996). “Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-Series Evidence From 16 Countries”, *Journal of Development Economics* 51(2), 387–411.
- Demirgüç-Kunt, A., and Levine, R., (2008).“Finance, Financial Sector Policies, and Long-Run Growth”, Working Paper, 4469, the World Bank Development Research Group, Development of Financial Markets. *Journal of Economic Dynamics And Control* 21, 145–182.
- Dickey, D. and Fuller, W., (1979). “Distribution of The Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root”, *Journal of The American Statistical Association*, 74, 427-431.
- Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987).“Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing”, *Econometrica* 55, 251—276.
- Freedman, D. A., (1997).“From Association to Causation via Regression. In *Causality in Crisis?*” Ed. By V. Mckim and S. Turner. South Bend: University Of Notre Dame Press, Pp. 113–82 (With Discussion). Reprinted In *Advances In Applied Mathematics* 18: 59–110.
- Fung, M. K., (2009). “Financial Development and Economic Growth: Convergence or Divergence?” *Journal Of International Money And Finance*, Vol. 28. PP. 56-67.
- Ghali, K. H., (1999). “Financial Development And Economic Growth: The Tunisian Experience”, *Review Of Development Economics* 3, 310 — 322.
- Ghirmay, T., (2004). “Financial Development And Economic Growth In Sub-Saharan African Countries: Evidence from Time Series Analysis”, *African Development Review* 16, 415–432.
- Goldsmith, R.W., (1969). “Financial Structure and Development”, Yale University Press, New Haven, CT.
- Granger, C., (1969).“Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods”, *Econometrica*, 37:424–438.
- Granger, C., and Newbold, P., (1977). “Forecasting Economic Time Series”, New York: Academic Press.
- Gries, T., Kraft, M., and Meierrieks, D., (2009). “Linkages Between Financial Deepening, Trade Openness, And Economic Development: Causality Evidence from Sub-Saharan Africa”, *World Development* 37(12), 1849-1860.
- Gurley, J. G., and Shaw, E. S. (1960). “Money in a Theory of Finance”, (Washington: Brookings Institution).
- Handa, J., and Khan, S. R., (2008). “Financial Development And Economic Growth: A Symbiotic Relationship”, *Applied Financial Economics* 18(13), 1033-1049.
- Hassan, M.K., Sanchez, B. And Yu, J. (2011). “Financial Development And Economic Growth: New Evidence from Panel Data”, the *Quarterly Review of Economics and Finance*, 51 (1), Pp. 88-104.

- Jalil, A., Feridum, M., and Ma, Y., (2010). "Finance-Growth Nexus in China Revisited: New Evidence from Principal Components and ARDL Bounds Tests", *International Review Of Economics and Finance* 19, 189-195.
- Jenkins, H. P., And Katircioglu, S. T., (2010). "The Bounds Test Approach For Co-Integration And Causality Between Financial Development, International Trade And Economic Growth: The Case of Cyprus", *Applied Economics* 43(13), 1699-1707.
- Johansen, S., (1988). "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control* 12(2-3): 231-254.
- Johansen, S., (1991). "Estimation And Hypothesis Testing Of Cointegration Vectors In Gaussian Vector Autoregressive Models", *Econometrica* 59(6): 1551-1580.
- Johansen, S., and Juselius, K., (1990). "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money", *Oxford Bulletin Of Economics and Statistics* 52(2): 169-210
- Kar, M., Nazlıolu, M., and Ar, H., (2011). "Financial Development And Economic Growth Nexus In The MENA Countries: Bootstrap Panel Granger Causality Analysis", *Economic Modeling*, 28 (1), Pp. 685-693.
- King, R.G., and Levine, R., (1993). "Finance And Growth: Schumpeter Might Be Right", *Quarterly Journal of Economics* 108 (3), 717-737.
- La Porta, R., Lopez-De-Silanes, F., Shleifer, A., And Vishny, R., (2002). "Investor Protection and Corporate Valuation", *Journal of Finance* 57, 1147-1170
- Levine, R., (1997). "Financial Development And Economic Growth: Views and Agenda", *Journal of Economic Literature*, 35(2), 688-726.
- Levine, R., (2005). "Finance And Growth: Theory, Mechanism and Evidence", In P. Aghion, & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Pp. 865-934). North-Holland: Elsevier.
- Liang, Q., and Teng, J., (2006). "Financial Development And Economic Growth: Evidence from China", *China Economic Review*, 17, Pp. 395-411.
- Lim C., And McAleer M., (2001). "Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia", *Applied Economics*, 33, 1599-1619.
- Loayza, N., And Ranciere, R., (2006). "Financial Development, Financial Fragility, and Growth", *Journal of Money, Credit and Banking*, 38, 1051-1076.
- Lucas, R., (1988). "On The Mechanics of Economic Development", *Journal of Monetary Economics*, 22(1), 3-42.
- Luke, K., (2004). "Not Just For Cointegration: Error Correction Model for the Stationary Data", Oxford University.
- Majid, M. S., and Mahrizal, A., (2007). "Does Financial Development Cause Economic Growth In The ASEAN-4 Countries?" *Savings And Development* 31(4), 369-398.
- Maksimovic, V., Beck, T., and Demirgüç-Kunt, R., (2000). "Financial Structure And Economic Development: Firm, Industry, and Country Evidence", *World Bank Policy Research Working Paper No. 2423*.

- Mckinnon, R.I., (1973). "Money and Capital in Economic Development", Brookings Institution Press, P. 200.
- Narayan, P.K., and Narayan, S., (2013). "The Short-Run Relationship Between The Financial System And Economic Growth: New Evidence from Regional Panels", *International Review Of Financial Analysis*, 29, 70-78.
- Ndloru, G., (2013). "Financial Sector Development And Economic Growth: Evidence from Zimbabwe", *International Journal of Economics and Financial Issues* Vol. 3, No. 2, Pp. 435-446.
- Ndubuisi, M., and Okorontah, N., (2014). "Banks' Credit As An Instrument Of Economic Growth In Nigeria", *International Journal Of Business & Law Research* 2(2):25-33.
- Odhiambo, N. M., (2007). "Supply-Leading Versus Demand-Following Hypothesis: Empirical Evidence from Three SSA Countries", *African Development Review* 19(2), 257-280.
- Odhiambo, N. M., (2010). "Finance-Investment-Growth Nexus In South Africa: An ARDL-Bounds Testing Procedure", *Economic Change Restructuring*.
- Quartey, P., And Prah, F., (2008). "Financial Development And Economic Growth In Ghana: Is There A Causal Link". *African Finance Journal*, 10, 28–54.
- Rafindadi, A., and Yusof, Z., (2013). "Is Financial Development A Factor To The Leading Growth Profile Of The South African Economy?" *Measuring And Uncovering The Hidden Secret*. *International Journal of Economics and Empirical Research* 1(9), 99-112.
- Ram, R., (1999). "Financial Development And Economic Growth: Additional Evidence", *Journal of Development Studies* 35, 164–174.
- Robinson, J., (1953). "Rate of Interest and Other Essays", 170 P.
- Rose, P. S., And Hudgins, S. C., (2008). "Bank Management & Financial Services", (7th Ed.), New York: McGraw-Hill.
- Rousseau, L., and Vuthipadadorn, D., (2005). "Finance, Investment, And Growth: Time Series Evidence from 10 Asian Economies", *Journal of Macroeconomics*, Elsevier, Vol. 27(1), Pages 87-106, March.
- Schumpeter, J. A., (1911). "The Theory of Economic Development", Cambridge: Harvard University Press.
- Shahbaz, M., (2013). "Financial Development, Economics Growth, Income Inequality Nexus: A Case Study of Pakistan", *International Journal of Economics and Empirical Research* 1(3), 24-47.
- Shaw, E. S., (1973). "Financial Deepening In Economic Development", London: Oxford University Press.
- Simwaka, K., Munthali, T., Chiumia, A., And Kabango, G., (2012). "Financial Development And Economic Growth In Malawi: An Empirical Analysis", *Banks and Bank Systems*, Volume 7, Issue 3.
- Solow, R., (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, 70, 65-94.
- Stulz, R.M., (2000). "Financial Structure, Corporate Finance, and Economic Growth", *International Review of Finance* 1 (1), 11–38.

- Tang, T. C., (2002). "Demand for M3 and Expenditure Components in Malaysia: Assessment from Bounds Testing Approach", *Applied Economics Letters*, Vol.9, No.11, pp.721-725.
- Townsend, R.M., (1979). Optimal Contracts and Competitive Markets with Costly State Verification. *Journal of Economic Theory* 21 (2), 265–293.
- Uddin, G. S., Sjo, B., and Shahbaz, M., (2013). "The causal nexus between financial development and economic growth in Kenya", *Economic Modeling* 35, 701-707.
- Xu, Z., (2000). "Financial Development, Investment and Economic Growth", *Economic Inquiry* 38, 331-344.

## الملحق الإحصائي





## قائمة جداول الملحق الإحصائي

- 81 جدول 1: توزيع الودائع حسب شكل الوديعة بين الأعوام 2006 و 2014
- 81 جدول 2: توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب قطاعات النشاط الاقتصادي للفترة 2008-2014 بالمليون دولار
- 82 جدول 3: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند مستوى اللوغاريتم
- 82 جدول 4: اختبارات ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى النمو
- 83 جدول 5: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو في الناتج المحلي الحقيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى
- 84 جدول 6: عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص
- 84 جدول 7: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص
- 84 جدول 8: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي وكل من الأيدي العاملة، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
- 85 جدول 9: عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام
- 86 جدول 10: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام
- 86 جدول 11: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي وكل من الأيدي العاملة، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية للقطاع العام
- 87 جدول 12: عدد التباطؤات الزمنية لنموذج التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والودائع
- 88 جدول 13: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، وحجم الودائع
- 88 جدول 14: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الودائع، الأيدي العاملة، ورأس المال
- 89

- جدول 15: نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال 90
- جدول 16: يظهر نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال 91
- جدول 17: نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الودائع، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال 92
- جدول 18: اختبار ديكي- فولر الموسع لكل من إجمالي القروض على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، والواردات عند مستوى النمو 93
- جدول 19: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو في الواردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى 93
- جدول 20: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو في الصادرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى 94
- جدول 21: اختبارات جذر الوحدة لكل من: الإنتاج، عدد العمال، نسبة رأس المال على الناتج المحلي الحقيقي، ونسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى النمو لقطاعات الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات والخدمات 95
- جدول 22: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على إنتاجية قطاعات الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات والخدمات 96
- جدول 23: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الصناعة 97
- جدول 24: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الإنشاءات 98
- جدول 25: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع التجارة والفنادق 99
- جدول 26: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الخدمات 100
- جدول 27: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع النقل والمواصلات 101

الجدول 1: توزيع الودائع حسب شكل الوديعة  
بين الأعوام 2006 و2015

السنة	الودائع بفائدة	الودائع بدون فائدة	المجموع
2006	2837.6	1365.2	4202.8
2007	3335.4	1782.2	5117.7
2008	3854.3	1992.5	5846.7
2009	3944.9	2351.8	6296.7
2010	3877.7	2924.8	6802.4
2011	3660.1	3312.4	6972.5
2012	3869.6	3614.5	7484.1
2013	4214.9	4088.9	8303.7
2014	4585.	4349.3	8934.5
2015	4912.2	4742.0	9654.6

الجدول 2: توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص  
حسب قطاعات النشاط الاقتصادي للفترة 2008-2014 بالمليون دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المقارات والإتشاءات	188.2065	221.5068	331.5877	411.4568	589.4522	650.4449	790.1259
تطوير الأراضي	34.46557	44.68645	76.69606	29.65677	41.69338	57.14164	41.02735
التعدين والصناعة	152.708	184.7642	257.8663	303.7283	173.8024	222.1514	257.2132
التجارة الداخلية والخارجية	329.0978	341.2945	392.2026	489.5948	503.209	612.3155	744.6249
الزراعة وتصنيع الأغذية	33.90809	38.60046	45.28846	33.73078	35.08035	38.30648	46.67339
السياحة والفنادق والمطاعم والسباحة	23.76176	39.29863	47.90452	49.99519	57.92399	58.94701	59.87245
النقل والمواصلات	17.12373	24.77336	19.04136	22.56021	22.71048	21.80221	30.16819
خدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية	319.8623	400.8235	457.4525	295.2799	267.3658	241.9835	374.4194
الاستثمار في الأسهم	50.88192	56.23577	52.4031	66.34455	61.27069	50.2489	28.96159
تمويل السيارات والمركبات	39.74574	56.99	85.66741	111.3782	113.8366	130.5456	165.0564
القروض الاستهلاكية	70.01321	76.63474	144.3259	415.1678	783.0235	885.6216	921.7564
خدمات أخرى	35.92827	110.8668	138.1467	220.7323	142.4586	136.8648	196.1514
المجموع الكلي	1295.7	1596.5	2048.6	2449.6	2791.8	3106.4	3656.1

الجدول 3: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند مستوى اللوغاريتم

عند المستوى مع وجود المقطع الثابت		عند الفرق الأول مع وجود الحد الثابت			
المتغير	نوع الفحص	قيمة الفحص	الاحتمالية	قيمة الفحص	الاحتمالية
L(GDP)	ADF	1.62 (0)	0.99	***-4.11(0)	0.008
L(Labor)	ADF	0.22(0)	0.96	** -2.92(0)	440.0
L(Capital/GDP)	ADF	-2.04(0)	0.26	***-4.48(0)	0.0049
L(PrivCr/GDP)	ADF	-1.55(0)	0.48	** -3.77(0)	30.01
L(PubCr/GDP)	ADF	-3.04(0)	0.06	***-4.52(0)	0.0035
L(deposits/GDP)	ADF	-1.22(0)	0.54	** -3.65(0)	0.032

الجدول 4: اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة للمتغيرات

عند مستوى النمو

عند المستوى مع وجود المقطع الثابت			
المتغير	نوع الفحص	قيمة الفحص	الاحتمالية
G_(GDP)	ADF	-4.36(0)	0.0053***
G_L(Labor)	ADF	-2.98(0)	0.049**
G_L(Capital/GDP)	ADF	-4.44(0)	0.0041***
G_(PrivCr/GDP)	ADF	-4.33(0)	0.0055***
G_(PubCr/GDP)	ADF	-3.78(0)	0.013**
G_(deposits/GDP)	ADF	-2.71(0)	0.094*

الجدول 5 : تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو  
في الناتج المحلي الحقيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable						المتغيرات المستقلة
النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		
Sig	G_RGDP	Sig	G_RGDP	Sig	G_RGDP	
0.0078	1.51***	0.001	1.96***	0.0047	1.56***	G_Labor
0.072	0.14*	0.106	0.15	0.79	0.021	G_ (Capital/GDP)
				0.033	0.245**	G_ (PrivCr/GDP)
		0.506	0.012			G_ (PubCr/GDP)
0.27	0.19					G_ (deposits/GDP)
0.16	-0.04	0.20	-0.03	0.06*	-0.027	Constant
	0.69		0.58		0.70	R <sup>2</sup>
	0.62		0.49		0.63	Adjusted-R <sup>2</sup>
	0.0012		0.0075		0.00098	Prob (F-statistics)
	2.17		2.2		2.54	Durbin-Watson
	0.22		0.59		0.08	Prob. $\chi^2$ (Breush-Godfrey Serial correlation LM-test)
	3.2		2.6		4.01	Jarque-Bera
	0.18		0.26		0.13	Prob(Jarque-Bera)
	0.13		0.63		0.46	Prob. $\chi^2$ (Breush-Pagan- Godfrey test)

ملاحظة: =G\_labor= النمو في الأيدي العاملة، =G\_(capital/GDP)= النمو في نسبة رأس المال على الناتج المحلي الحقيقي، =G\_(PrivCr/GDP)= النمو في نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، =G\_(PubCr/GDP)= النمو في نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، =G\_(deposits/GDP)= النمو في نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي.  
\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و10% على التوالي.

الجدول 6: عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج التكامل المشترك  
بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والتسهيلات  
الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	50.68076	NA	3.44e-08	-5.835095	-5.641948	-5.825204
1	105.1341	74.87338	3.06e-10	-10.64177	-9.676030	-10.59231
2	138.5916	29.27530*	5.72e-11*	-12.82395*	-11.08563*	-12.73493*

ملاحظة: HQ=Hannan Quinn ، SC=Schwartz test ، AIC=Akaike test

الجدول 7: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل  
من عدد العاملين، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص

$\lambda$ trace Statistics				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.936655	74.88231	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.725513	30.73567	29.79707	0.0389
At most 2	0.450219	10.05003	15.49471	0.2769
At most 3	0.029449	0.478254	3.841466	0.4892
$\lambda$ max Statistics				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.936655	44.14664	27.58434	0.0002
At most 1	0.725513	20.68564	21.13162	0.0576
At most 2	0.450219	9.571771	14.26460	0.2416
At most 3	0.029449	0.478254	3.841466	0.4892

الجدول 8: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي وكل من الأيدي العاملة، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص

المعادلة الرابعة	المعادلة الثالثة	المعادلة الثانية	المعادلة الأولى	المتغير التابع
$\Delta LPrivCr$	$\Delta LK$	$\Delta LL$	$\Delta LY$	
Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	المتغيرات المستقلة
-0.179691 (-0.454543)	-0.132208 (2.88993)***	-0.523431 (4.4334)***	-0.458635 (2.5444)**	$ECT_{t-1}$
1.1324354 (3.34543)***	0.896544 (1.343394)	-0.075594 (-0.243454)	-0.09876 (-0.124543)	$\Delta LY_{t-1}$
-2.453564 (-3.453454)***	0.897665 (0.565433)	0.445356 (1.135446)	1.656755 (1.77876)*	$\Delta LL_{t-1}$
0.09754 (0.4543654)	0.565653 (1.33545)	0.23435 (5.97654)***	0.2435665 (1.353454)	$\Delta LK_{t-1}$
-0.565456 (-0.466954)	0.2434543 (0.7677655)	0.156464 (4.78655)***	0.453356 (1.3334334)	$\Delta LPrivCr_{t-1}$
0.567544 (4.546544)***	-0.5654432 (-1.009543)	0.435454 (1.34333)*	-0.007557 (-1.343454)	Constant
0.609866	0.378695	0.774203	0.383541	Adjusted R <sup>2</sup>
-2.767255	-0.558970	-4.979219	-2.17773	Akaike AIC
-2.4353354	-0.292923	-4.895654	-1.789371	Schwarz SC
5.676595	2.93456	11.56565	3.432188	F-statistics

ملاحظة:  $LY$  = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،  $LL$  = لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة،  $LK$  = لوغاريتم نسبة رأس المال إلى الناتج القومي،  $LPrivCr$  = لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الـ \*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي، الأرقام ما بين الأقواس تعبر عن (t statistics).



الجدول 9: عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-2.833267	-2.650010	-2.843157	6.85e-07	NA	26.74526	0
-7.414498	-6.498216*	-7.463952	7.35e-09	72.82874*	79.71161	1
-8.093136*	-6.443828	-8.182153*	5.94e-09*	19.02741	101.4572	2

ملاحظة: HQ=Hannan Quinn ,SC=Shwartz test ,AIC=Akaike test

الجدول 10: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي وكل من عدد العاملين، رأس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام

$\lambda$ trace Statistics				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0011	47.85613	62.84650	0.913103	None *
0.2108	29.79707	23.75807	0.642215	At most 1
0.5415	15.49471	7.312898	0.339880	At most 2
0.4139	3.841466	0.667565	0.040864	At most 3
$\lambda$ max Statistics				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0011	27.58434	39.08843	0.913103	None *
0.1999	21.13162	16.44517	0.642215	At most 1
0.5319	14.26460	6.645333	0.339880	At most 2
0.4139	3.841466	0.667565	0.040864	At most 3

الجدول 11: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي وكل من الأيدي العاملة، راس المال، وحجم التسهيلات الائتمانية للقطاع العام

المعادلة الرابعة	المعادلة الثالثة	المعادلة الثانية	المعادلة الأولى	
$\Delta LPuCr$	$\Delta LK$	$\Delta LL$	$\Delta LY$	المتغير التابع
Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	المتغيرات المستقلة
-5.771242 (0.878764)	-0.545342 (2.2390123)**	0.0975434 (0.4454464)	-0.658655 (-1.3424564)	$ECT_{t-1}$
0.454565 (0.907644)	0.896543 (0.665986)	0.034543 (0.454463)	0.546544 (0.675903)	$\Delta LY_{t-1}$
-1.4543332 (-0.4390786)	2.45433 (0.34334)	0.945433 (0.0912334)	0.7865654 (0.109113)	$\Delta LL_{t-1}$
-0.95543 (-0.009543)	0.343353 (0.98755)	-0.005464 (-0.009543)	-0.454343 (-1.13229)	$\Delta LK_{t-1}$
0.06544 (0.997655)	-0.23322 (-1.99055)**	-0.904333 (-2.43544)**	-0.34333 (-0.90654)	$\Delta LPuCr_{t-1}$
0.24322 (0.56654)	-0.546654 (-1.239065)	0.005443 (2.34333)**	0.76654 (0.343359)	Constant
0.2335433	0.223443	0.103298	0.22433	Adjusted R <sup>2</sup>
1.432453	-0.989443	-3.4654443	-2.438933	Akaike AIC
1.644345	-0.355333	-3.575544	-1.675544	Schwarz SC
2.009644	1.887654	1.655754	1.56554	F-statistics

ملاحظة:  $LY$  = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،  $LL$  = لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة،  $LK$  = لوغاريتم نسبة راس المال إلى الناتج القومي،  $LPuCr$  = لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي، الأرقام ما بين الأقواس تعبر عن (t statistics)

الجدول 12: عدد التباؤات الزمنية لنموذج التكامل المشترك

بين كل من الناتج المحلي والأيدي العاملة والودائع

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-6.371006	-6.187749	-6.380897	1.99e-08	NA	55.04717	0
-10.86125	-9.944967	-10.91070	2.34e-10	71.82787*	107.2856	1
-11.71609*	-10.06678*	-11.80510*	1.59e-10*	20.26080	130.4408	2

ملاحظة: HQ=Hannan Quinn ،SC=Schwartz test ،AIC=Akaike test

الجدول 13: عدد المعادلات للتكامل المشترك بين الناتج المحلي

وكل من عدد العاملين، راس المال، وحجم الودائع

$\lambda$ trace Statistics				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0019	47.85613	60.94721	0.886129	None *
0.1233	29.79707	26.18425	0.659077	At most 1
0.3685	15.49471	8.966687	0.421180	At most 2
0.6402	3.841466	0.218460	0.013561	At most 3
$\lambda$ max Statistics				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0050	27.58434	34.76296	0.886129	None *
0.1620	21.13162	17.21756	0.659077	At most 1
0.3077	14.26460	8.748227	0.421180	At most 2
0.6402	3.841466	0.218460	0.013561	At most 3

الجدول 14: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة ما بين الناتج المحلي  
وكل من إجمالي الودائع، الأيدي العاملة، و رأس المال

المعادلة الأولى	المعادلة الثانية	المعادلة الثالثة	المعادلة الرابعة	المتغيرات المستقلة
$\Delta LY$	$\Delta LL$	$\Delta LK$	$\Delta deposits$	
Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	Est. Coefficient	
0.67654 (0.565476)	-0.64359 (1.78713)*	-0.234323 (5.459076)***	-0.2399087 (-0.65765)	ECT <sub>t-1</sub>
-0.546443 (-0.56554)	-0.310141 (-1.46544)	-1.791491 (-1.443542)	-1.275502 (-3.54128)***	$\Delta LY_{t-1}$
2.34333 (1.79242)*	0.766544 (1.75495)*	4.480486 (0.96554)	1.95544987 (2.43454)**	$\Delta LL_{t-1}$
0.95443 (0.95654)	0.2342453 (0.6554445)	0.464306 (2.22433)**	0.097654 (0.654655)	$\Delta LK_{t-1}$
-0.097654 (-0.95644)	-0.233454 (-1.54099)	-0.546544 (-1.206454)	-0.4549055 (-0.995403)	$\Delta Deposits_{t-1}$
-0.005433 (-0.7765059)	0.343332 (1.07655)	-0.34433 (-1.335446)	0.076554 (1.234343)	Constant
0.267976	0.155443	0.454654	0.56544	Adjusted R <sup>2</sup>
-1.68765	-3.457544	-0.234543	-2.57665	Akaike AIC
-1.567665	-3.786654	-0.876559	-2.467654	Schwarz SC
1.33454	0.95443	4.356754	5.465433	F-statistics

ملاحظة: LY = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، LL = لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة، LK = لوغاريتم نسبة رأس المال إلى الناتج القومي، Ldeposits = لوغاريتم نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.  
\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي، الأرقام ما بين الأقواس تعبر عن (t statistics)

الجدول 15: نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص PrivCr				التسهيلات الائتمانية
$\Delta LPrivCr$	$\Delta LK$	$\Delta LL$	$\Delta LY$	المتغير التابع
		0.08		Wald test H0:LY does not granger cause LL
	1.42			Wald test H0:LY does not granger cause LK
13.9***				Wald test H0:LY does not granger cause LPrivCr
LY→LPrivCr			2.10	Wald test H0:LPrivCr does not granger cause LY
		16.56***		Wald test H0: LPrivCr does not granger cause LL
		LPrivCr→LL		
	0.09			Wald test H0: LPrivCr does not granger cause LK
			3.08*	Wald test H0:LL does not granger cause LY
			LL→LY	
	0.24			Wald test H0: LL does not granger cause LK
10.92***				Wald test H0: LL does not granger cause LPrivCr
LL→LprivCr			2.37	Wald test H0: LK does not granger cause LY
		29.6***		Wald test H0:LK does not granger cause LL
		LK→LL		
0.32				Wald test H0: LK does not granger cause LPrivCr
0.69	8.35***	45.7***	4.39***	ECT <sub>t-1</sub>

ملاحظة: LY= لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، LL= لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة، LK= لوغاريتم نسبة رأس المال إلى الناتج القومي، LPrivCr= لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. \*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و10% على التوالي.

الجدول 16: يظهر نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

التسهيلات الائتمانية للقطاع العام PubCr				التسهيلات الائتمانية
$\Delta$ LPubCr	$\Delta$ LK	$\Delta$ LL	$\Delta$ LY	المتغير التابع
		0.16		Wald test H0:LY does not granger cause LL
	0.33			Wald test H0:LY does not granger cause LK
				Wald test H0:LY does not granger cause LPrivCr
0.09				Wald test H0:LY does not granger cause LPubCr
			0.76	Wald test H0:LPubCr does not granger cause LY
		5.72**		Wald test H0: LPubCr does not granger cause LL
	2.86*			Wald test H0: LPubCr does not granger cause LK
			0.32	Wald test H0:LL does not granger cause LY
	1.02			Wald test H0: LL does not granger cause LK
0.05				Wald test H0:LL does not granger cause LPubCr
			1.16	Wald test H0: LK does not granger cause LY
		0.006		Wald test H0:LK does not granger cause LL
0.44				Wald test H0: LK does not granger cause LPubCr
2.71	3.92**	0.06	1.22	ECT <sub>t-1</sub>

ملاحظة: LY = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، LL = لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة، LK = لوغاريتم نسبة رأس المال إلى الناتج القومي، LPubCr = لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. \*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي

الجدول 17: نتائج اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الودائع، الأيدي العاملة وإجمالي رأس المال

إجمالي الودائع Deposits				الودائع
$\Delta L$ deposits	$\Delta LK$	$\Delta LL$	$\Delta LY$	المتغير التابع
		2.09		Wald test H0:LY does not granger cause LL
	3.77*			Wald test H0:LY does not granger cause LK
12.5***				Wald test H0:LY does not granger cause Ldeposits
			0.84	Wald test H0:Ldeposits does not granger cause LY
		1.59		Wald test H0: LDeposits does not granger cause LL
	1.03			Wald test H0: LDeposits does not granger cause Lk
			3.21*	Wald test H0:LL does not granger cause LY
	8.09***			Wald test H0: LL does not granger cause LK
4.26**				Wald test H0: LL does not granger cause Ldeposits
			0.58	Wald test H0: LK does not granger cause LY
		1.89		Wald test H0:LK does not granger cause LL
0.28				Wald test H0: LK does not granger cause Ldeposits
1.33	15.1***	7.2***	1.17	ECT <sub>t-1</sub>

ملاحظة: LY = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، LL = لوغاريتم إجمالي الأيدي العاملة، LK = لوغاريتم نسبة رأس المال إلى الناتج القومي، Ldeposits = لوغاريتم نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي. \*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي.

الجدول 18: اختبار ديكي- فولر الموسع لكل من إجمالي القروض على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، والواردات عند مستوى النمو

عند المستوى مع وجود المقطع الثابت			
المتغير	نوع الفحص	قيمة الفحص	الاحتمالية
G_(totCr/GDP)	ADF	-6.76(0)	0.0001***
G_M	ADF	-4.91(0)	0.0022***
G_X	ADF	-3.51(0)	0.023**

ملاحظة: \*\*\*, \*\*, \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و10% على التوالي.

الجدول 19: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو في الواردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Sig	MG	
0.021	0.33**	TLG
0.32	0.34	Constant
	0.29	R <sup>2</sup>
0.0211		Prob(F-statistic)
0.35		Prob. $\chi^2$ (Breush-Godfrey Serial correlation LM-test)
0.25		Prob. $\chi^2$ (Breush-Pagan-Godfrey test)

ملاحظة: MG تعني النمو في الواردات، TLG، النمو في إجمالي الائتمان.  
\*\*\*, \*\*, \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و10% على التوالي.



الجدول 20: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على النمو  
في الصادرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Sig	XG	
0.022	0.45**	TLG
0.8	-0.01	Constant
0.39		R <sup>2</sup>
0.35		
16.04		Log likelihood
2.07		Durbin-Watson stat
0.25		Prob. $\chi^2$ (ARCH test)

ملاحظة: MG تعني النمو في الواردات، TLG، النمو في إجمالي الائتمان.

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي.

الجدول 21: اختبارات جذر الوحدة لكل من الإنتاج، عدد العمال، نسبة راس المال على الناتج المحلي الحقيقي، ونسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى النمو لقطاعات: الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات والخدمات

عند المستوى مع وجود المقطع الثابت			
الاحتمالية	قيمة الفحص	نوع الفحص	المتغير
<b>الإنشاءات</b>			
0.046***	-3.12(0)	ADF	G_(GDP)
0.0012**	-5.2(0)	ADF	G_(Labor)
0.0000***	-10.5(0)	ADF	G_(Capital/GDP)
0.0055***	4.33(0)	ADF	G_(TotCr/GDP)
<b>الصناعة</b>			
0.039***	-3.28(0)	ADF	G_(GDP)
0.012**	-3.9(0)	ADF	G_(Labor)
0.005***	-4.39(0)	ADF	G_(Capital/GDP)
0.023***	-3.52(0)	ADF	G_(TotCr/GDP)
<b>التجارة والفنادق</b>			
0.026***	-3.46(0)	ADF	G_(GDP)
0.001**	-5.41(0)	ADF	G_(Labor)
0.017***	-3.75(0)	ADF	G_(Capital/GDP)
0.045***	-3.2(0)	ADF	G_(TotCr/GDP)
<b>النقل والمواصلات</b>			
0.03***	-3.38(0)	ADF	G_(GDP)
0.0033**	-4.62(0)	ADF	G_(Labor)
0.0002***	-6.25(0)	ADF	G_(Capital/GDP)
0.0000***	-7.53(0)	ADF	G_(TotCr/GDP)
<b>قطاع الخدمات</b>			
0.029***	-3.36(0)	ADF	G_(GDP)
0.0047**	-4.42(0)	ADF	G_(Labor)
0.0058***	-4.3(0)	ADF	G_(Capital/GDP)
0.015***	-3.77(0)	ADF	G_(TotCr/GDP)

ملاحظة: \*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و 10% على التوالي.

الجدول 22: تأثير النمو في الائتمان المصرفي على إنتاجية قطاعات: الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات والخدمات

النشاط الاقتصادي										
الخدمات		النقل والمواصلات		التجارة والفنادق		الصناعة		قطاع الإنشاءات		
G_GDP		G_GDP		G_GDP		G_GDP		G_GDP		
Sig	Coef.	Sig	Coef.	Sig	Coef.	Sig	Coef.	Sig	Coef.	المتغيرات المستقلة
0.97	-0.002	0.90	-0.01	0.54	0.05	0.49	0.14	0.48	-0.04	G_K
0.05	1.22*	0.55	-0.27	0.29	0.80	0.32	1.02	0.92	0.04	G_L
0.6	0.11	0.18	-0.22	0.09	0.52	0.94	-0.01	0.0015	2.36***	G_Loans
0.54	4.3	0.01	0.23	0.42	0.05	0.49	4.5	0.27	-13.4	C
0.32		0.27		0.29		0.26		0.67		R <sup>2</sup>
0.13		0.08		0.10		0.06		0.58		Adjusted-R <sup>2</sup>
0.021		0.29		0.25		0.31		0.0048		Prob (F-statistics)
2.72		1.14		2.58		2.75		1.507534		Durbin-Watson
0.29		0.06		0.13		0.07		0.39		Prob. $\chi^2$ (Breush-Godfrey Serial correlation LM-test)
0.43		0.63		0.55		1.8		0.50		Jarque-Bera
0.80		0.43		0.72		0.40		0.77		Prob(Jarque-Bera)
0.28		0.58		0.148		0.50		0.79		Prob. $\chi^2$ (Breush-Pagan-Godfrey test)

ملاحظة: G\_L = النمو في الأيدي العاملة، G\_K = النمو في نسبة رأس المال على الناتج المحلي الحقيقي، G\_Loans = النمو في نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي.

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى درجة المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، و10% على التوالي، الأرقام ما بين الأقواس تعبر عن (t statistics).

الجدول 23: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الصناعة

اختبار السببية لجرانجر لقطاع الصناعة			
Prob.	F-Statistic	عدد المشاهدات	الفرضية الصفرية
0.8502	0.16561	13	GKI does not Granger Cause GYI
0.1549	2.37646		GYI does not Granger Cause GKI
0.0024	14.1547***	13	GLI does not Granger Cause GYI
0.2089	1.91658		GYI does not Granger Cause GLI
0.8343	0.18533	13	PI does not Granger Cause GYI
0.5373	0.67203		GYI does not Granger Cause PI
0.6607	0.43663	13	GLI does not Granger Cause GKI
0.5252	0.69875		GKI does not Granger Cause GLI
0.7990	0.23076	13	PI does not Granger Cause GKI
0.8250	0.19706		GKI does not Granger Cause PI
0.0404	4.92295**	13	PI does not Granger Cause GLI
0.6724	0.41724		GLI does not Granger Cause PI

ملاحظة: GLI تمثل النمو في الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، GPI، النمو في القروض في قطاع الصناعة، GYI، النمو في الناتج المحلي في قطاع الصناعة، GKI، النمو في رأس المال في قطاع الصناعة.

الجدول 24: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الإنشاءات

اختبار السببية لجرانجر في قطاع الإنشاءات			
Prob.	F-Statistic	عدد المشاهدات	الفرضية الصفرية
0.8786	0.13155	13	GLC does not Granger Cause GYC
0.6154	0.51612		GYC does not Granger Cause GLC
0.0479	4.32721**	13	GPC does not Granger Cause GYC
0.3922	1.05461		GYC does not Granger Cause GPC
0.5044	0.74648	13	GKC does not Granger Cause GYC
0.5988	0.54712		GYC does not Granger Cause GKC
0.3906	1.05969	13	GPC does not Granger Cause GLC
0.6097	0.52661		GLC does not Granger Cause GPC
0.0728	3.70150*	13	GKC does not Granger Cause GLC
0.3794	1.09663		GLC does not Granger Cause GKC
0.5694	0.60480	13	GKC does not Granger Cause GPC
0.5166	0.71816		GPC does not Granger Cause GKC

ملاحظة: GLC تمثل النمو في الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات، GPC، النمو في القروض في قطاع الإنشاءات، GYC، النمو في الناتج المحلي في قطاع الإنشاءات، GKC، النمو في رأس المال في قطاع الإنشاءات.

الجدول 25: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع التجارة والفنادق

اختبار السببية لجرانجر في قطاع التجارة والفنادق			
الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية
0.4756	0.81668	13	GLR does not Granger Cause GYR
0.9213	0.08278		GYR does not Granger Cause GLR
0.7582	0.28655	13	GKR does not Granger Cause GYR
0.6739	0.41472		GYR does not Granger Cause GKR
0.0116	8.18619**	13	GPR does not Granger Cause GYR
0.2344	1.74858		GYR does not Granger Cause GPR
0.3906	1.05969	13	GPC does not Granger Cause GLC
0.6097	0.52661		GLC does not Granger Cause GPC
0.6768	0.41012	13	GPR does not Granger Cause GLR
0.5107	0.73177		GLR does not Granger Cause GPR
0.3551	1.18171	13	GPR does not Granger Cause GKR
0.8254	0.19659		GKR does not Granger Cause GPR

ملاحظة: GLR تمثل النمو في الأيدي العاملة في قطاع التجارة والفنادق، GPR، النمو في القروض في قطاع التجارة والفنادق، GYR، النمو في الناتج المحلي في قطاع التجارة والفنادق، GKR، النمو في رأس المال في قطاع التجارة والفنادق.

الجدول 26: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع الخدمات

اختبار السببية لجرانجر لقطاع الخدمات			
الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية	الفرضية الصفرية
0.7035	0.36762	13	GKS does not Granger Cause GYS
0.7366	0.31773		GYS does not Granger Cause GKS
0.3695	1.13035	13	GPS does not Granger Cause GYS
0.8411	0.17684		GYS does not Granger Cause GPS
0.6236	0.50116	13	GLS does not Granger Cause GYS
0.1136	2.89053		GYS does not Granger Cause GLS
0.7982	0.23186	13	GPS does not Granger Cause GKS
0.2647	1.57653		GKS does not Granger Cause GPS
0.5633	0.61714	13	GLS does not Granger Cause GKS
0.6600	0.43781		GKS does not Granger Cause GLS
0.0024	14.0654***	13	GLS does not Granger Cause GPS
0.7860	0.24824		GPS does not Granger Cause GLS

ملاحظة: GLS تمثل النمو في الأيدي العاملة في قطاع الخدمات، GPS، النمو في القروض في قطاع الخدمات، GYS، النمو في الناتج المحلي في قطاع الخدمات، GKS، النمو في رأس المال في قطاع الخدمات.

الجدول 27: نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الناتج المحلي وكل من إجمالي الائتمان، الأيدي العاملة ورأس المال في قطاع النقل المواصلات

اختبار السببية لجرانجر لقطاع النقل المواصلات			
Prob.	F-Statistic	عدد المشاهدات	الفرضية الصفرية
0.0312	5.51681**	13	GPT does not Granger Cause GYT
0.3403	1.23700		GYT does not Granger Cause GPT
0.7111	0.35591	13	GLT does not Granger Cause GYT
0.9200	0.08427		GYT does not Granger Cause GLT
0.7526	0.29449	13	GKT does not Granger Cause GYT
0.8570	0.15735		GYT does not Granger Cause GKT
0.0133	7.78058**	13	GLT does not Granger Cause GPT
0.5203	0.70973		GPT does not Granger Cause GLT
0.3261	1.29320	13	GKT does not Granger Cause GPT
0.7167	0.34743		GPT does not Granger Cause GKT
0.6531	0.44961	13	GKT does not Granger Cause GLT
0.8086	0.21819		GLT does not Granger Cause GKT

ملاحظة: GLT تمثل النمو في الأيدي العاملة في قطاع المواصلات، GPT، النمو في القروض في قطاع المواصلات، GYT، النمو في الناتج المحلي في قطاع المواصلات، GKT، النمو في رأس المال في قطاع المواصلات.